

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٣٣

الثلاثاء، ٢٨ آب/أغسطس، ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٥

نيويورك

الرئيس	اللورد أحمد/السيدة بيرس	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)	السيدة كوردوبا سوريا
	بيرو	السيد ميثا كوادرا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد وو هاي تاو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

الحالة في ميانمار







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ميانمار

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي بنغلاديش وميانمار للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين المذكورين تاليا إلى المشاركة في هذه الجلسة وهما: السيد تيغيغنيوورك غيتو، والمدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والسيدة كيت بلانشيت، سفيرة النوايا الحسنة لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أرحب بحرارة بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): انضم إلى الممثلين اليوم بقلب حزين. إن الحالة الطارئة للتدفق الهائل للاجئين التي بدأت قبل عام واحد في ولاية راخين، بميانمار، أصبحت إحدى أسوأ الأزمات في العالم في المجال الإنساني ومجال حقوق الإنسان. لقد زرت في الشهر الماضي بلدة بازار كوكس في بنغلاديش واستمعت إلى قصص مروعة من الاضطهاد والمعاناة. وانهار أحد الآباء وهو يروي لي بأنه ابنه قُتل بالرصاص أمامه واغتيلت والدته بوحشية وأُحرق منزله بالكامل. ثم لجأ إلى أح المساجد وما لبث أن اكتشف الجنود أمره ونكلوا به وأحرقوا القرآن.

أعلم أن أعضاء المجلس قد استمعوا إلى قصص مروعة مماثلة أثناء زيارتهم إلى المنطقة. وفي بيانهم الصحفي الصادر في ٩ أيار/مايو (SC/13331)، أبرز أعضاء المجلس مدى ”الصدمة إزاء حجم الأزمة الإنسانية“ وأنهم لا يزالون ”قلقين جدا إزاء الحالة الراهنة“. كما أكدوا من جديد على البيان الرئاسي المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (S/PRST/2017/22) والذي جاء فيه: ”يدين مجلس الأمن بشدة أعمال العنف الواسعة النطاق التي تشهدها ولاية راخين“.

وأعرب المجلس في البيان عن ”قلقه البالغ إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان في ولاية راخين في ميانمار، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها قوات الأمن في ميانمار، وخاصةً ضد أبناء طائفة الروهينغيا“.

وقبل عام واحد، أدنت على الفور الهجمات التي شنها متطرفون على قوات الأمن، ولكن هذه الهجمات لا يمكنها أبدا أن تبرر الاستخدام غير المتناسب للقوة ضد السكان المدنيين والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن في ميانمار وحلفاؤها. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، وجهت رسالة إلى المجلس (S/2017/753) أحث فيها على بذل جهود متضافرة لمنع استمرار تصعيد الأزمة في شمال ولاية راخين. وعقب اتصالي المباشر مع سلطات ميانمار وعدة مبادرات أطلقتها منظومة الأمم المتحدة على أرض الواقع، أعربت عن قلقي إزاء الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان المزريتين. وأكدت على التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الإقليميان جراء المزيد من التردي.

وكما يعلم المجلس، ما برحت أعمل في سبيل تعزيز سياسة الانخراط والإجراءات الموحدة من أجل تشجيع اتخاذ إجراءات إيجابية من جانب الحكومة، والمساعدة على نزع فتيل التوترات بين الطوائف وبناء الثقة. وفي نيسان/أبريل، عينت كريستين شرانر بورغنر بصفتها المبعوثة الخاصة لي إلى ميانمار. وهي تعكف على إجراء مشاورات واسعة النطاق، بما في ذلك مع الحكومة والجيش والمجتمع المدني والجماعات النسائية. وأقدر الدعم القوي من المجلس، وأرحب بتعاون ميانمار الإيجابي معها حتى الآن. وفي

حزيران/يونيه، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسلطات ميانمار بوضع اللمسات الأخيرة على مذكرة تفاهم تحدد إطارا للتعاون من أجل تهيئة الظروف لعودة اللاجئين الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة وإعادتهم إلى الوطن من بنغلاديش. كما تهدف مذكرة التفاهم إلى المساعدة على إيجاد وتحسين سُبل عيش قادرة على الصمود لجميع الطوائف التي تعيش في ولاية راخين.

وبالطبع، يتطلب كل ذلك استثمارات هائلة، ليس في مجالات إعادة البناء والتنمية لجميع الطوائف في أحد أفقر مناطق ميانمار فحسب، ولكن أيضا على صعيد المصالحة واحترام حقوق الإنسان. وأنا لا أرى حتى الآن الالتزام المطلوب كي يتحقق ذلك الاستثمار. ومن الواضح أن الظروف لم تتحقق بعد من أجل عودة لاجئي الروهينغيا الآمنة والطوعية والكريمة والمستدامة إلى مواطنهم الأصلية أو حسب اختيارهم. وأطلب إلى أعضاء مجلس الأمن أن يشاركوني في حث سلطات ميانمار على التعاون مع الأمم المتحدة وضمان إمكانية وصول وكالاتها وشركائها بشكل فوري وفعال ودون عوائق. كما يجب علينا أن نواصل الضغط من أجل إطلاق سراح الصحفيين الذين تم اعتقالهم بتهمة نشر تقارير عن هذه المأساة الإنسانية.

إن تيسير الوصول أمر بالغ الأهمية لتلبية الاحتياجات الهائلة وتبديد مخاوف اللاجئين الذين يودون العودة إلى ديارهم. فهو سيتيح للسكان الذين ما زالوا في ولاية راخين إجراء مشاورات بشأن المشاريع السريعة الأثر استنادا إلى احتياجاتهم المقدرة. فلا يزال أفراد الروهينغيا الذين بقوا في ولاية راخين يواجهون التهميش والتمييز. وتم قطع المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة عن العديدين منهم. ولا يزال نحو ١٣٠ ٠٠٠ من الروهينغيا محتجزين في المخيمات، ويواجهون قيودا شديدة على حريتهم في التنقل. ولديهم فرص محدوده للغاية للحصول على الخدمات الصحية والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى، وكذلك سبل كسب العيش. ولا يمكن أن يكون هناك عذر لتأخير البحث عن حلول كريمة تسمح للناس بالعودة إلى مناطقهم الأصلية في أمان وكرامة، بما يتماشى مع المعايير الدولية وحقوق الإنسان. وتظل الأمم المتحدة مستعدة للمساعدة في وضع هذه الخطة. إن الانتقال الطوعي، إلى جانب حرية التنقل والقضاء على الفصل والتمييز، والتنمية الشاملة وإرساء سيادة القانون من جديد والسلامة العامة، هي أمور أساسية. وفي نهاية المطاف، تقع المسؤولية على عاتق قادة ميانمار لإبداء قدر أكبر من الحزم في احترام مبادئ المساواة وعدم التمييز، وفي الوقت نفسه مكافحة التحريض على الكراهية والعنف العنصريين.

مرة أخرى، أود أن أشيد بالسخاء الكبير الذي تبديه السلطات البنغلاديشية والمجتمعات المحلية المضيفة. ولكن يجب أن تكون الاستجابة للأزمة استجابةً عالمية. ولا يزال النداء الإنساني الدولي لأزمة الروهينغيا يعاني من نقص كبير في التمويل حيث جرى تمويله بنسبة ٣٣ في المائة فقط. ولا بد من بذل المزيد من الجهود لتخفيف المخاطر الحقيقية على الحياة من الرياح الموسمية الحالية والوشيكة. وأنا ممتن للبنك الدولي ورئيسه، جيم يونغ كيم، لحشد تقديم دعم بقيمة نصف بليون دولار تقريبا مُقدم في شكل منح من أجل لاجئي الروهينغيا والمجتمعات المضيفة. كما أن المساعدة المقدمة في شكل منح التي وافق عليها مصرف التنمية الآسيوي مهمة للغاية لتلبية الاحتياجات متوسطة الأجل وتقديم المساعدة في تنفيذ الأولويات المنقذة للحياة. ومع ذلك، يحتاج اللاجئون إلى المزيد من فرص الحصول على التعليم وسبل العيش لتجنب مواصلة التعرض لمخاطر الاتجار والاستغلال الجنسي والتطرف.

ولا يمكنني أن أنسى القصص التي سمعتها في مقاطعة كوكس بازار. فقد أومأت إحدى النساء المنفعلات لأم تهز بطفلها الصغير الذي حملت به نتيجة لاغتصاب، وقالت لي،

”نحتاج في ميانمار إلى الأمن والمواطنة. ونريد تحقيق العدالة لأخواتنا وبناتنا وأمهاتنا اللاتي عانين“.

إن المساءلة أمر ضروري لتحقيق مصالحة حقيقية بين كافة الجماعات العرقية، وهي شرط أساسي للأمن والاستقرار الإقليميين. ومن المؤسف أن ميانمار ترفض التعاون مع كيانات وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، رغم النداءات المتكررة للقيام بذلك، بما في ذلك من قبل أعضاء المجلس. وقد دعونا إلى النظر في خيارات مساءلة مختلفة. وفي الآونة الأخيرة، أعربت بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، التي عينها مجلس حقوق الإنسان، عن مخاوف شديدة جدا. فقد وجد تقريرها الصادر أمس أنماطاً من ”الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان“ (A/HRC/39/64، الفقرة ١٠٠) التي ارتكبتها قوات الأمن، والتي قال التقرير إنها ”ترقى بلا شك إلى مرتبة أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي“. (المرجع نفسه، الفقرة ١٠٠).

وأعتقد أن النتائج التي توصل إليها التقرير وتوصياته تستحق دراسة جادة من جانب جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. وسيغدو التعاون الدولي الفعال بالغ الأهمية من أجل ضمان أن تكون آليات المساءلة ذات مصداقية وتتسم بالشفافية والحياد والاستقلالية، وتتماشى مع التزامات ميانمار بموجب القانون الدولي.

وقد أصدر المجلس بيانا رئاسيا قويا. ولدينا أيضا توصيات واضحة من اللجنة الاستشارية لولاية راخين بقيادة كوفي عنان، والتي تُعتبر إطارا توجيهيا يأخذ في الاعتبار احتياجات الضحايا ويعالج الأسباب الجذرية، بما في ذلك التمييز والاضطهاد والافتقار إلى مركز قانوني. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد مرة أخرى بالحنكة السياسية للأمين العام السابق الراحل في ميانمار وفي أماكن أخرى. لكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتوفير الظروف اللازمة من أجل تحقيق السلام والعدالة في راخين. وما دام مناخ الخوف والاضطهاد هو السائد في ولاية راخين، فإن العودة الطوعية لن تحدث.

إن جميع الطوائف في ولاية راخين فقيرة وتحتاج إلى تنمية مستدامة وشاملة للجميع، وهذا أمر أساسي أيضا لتحقيق المصالحة والسلام أود أن أضيف أن أنماط الانتهاكات المرتكبة ضد الأقليات العرقية والدينية خارج ولاية راخين يجب أن تنتهي أيضاً لكي تتجذر الديمقراطية الحقة.

لقد انقضى عام. ولا يمكن أن تستمر هذه الحالة إلى ما لا نهاية. وأظهر المجلس الوحدة باعتماد بيانه الرئاسي. ولا تزال الوحدة مهمة إذا أردنا الاستجابة للمناشدات الواضحة باتخاذ إجراءات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد غيتو.

السيد غيتو (*تكلم بالإنكليزية*): إنني ممتنٌّ على هذه الفرصة لمخاطبة المجلس.

لا يزال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتشاطر شواغل المجتمع الدولي إزاء الحالة في ولاية راخين ومحنة طائفة الروهينغيا.

وإننا نؤيد بالكامل الرؤية القائلة بأن ثمة حاجة إلى تهيئة الظروف المؤاتية للعودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة للاجئين من بنغلاديش، على النحو المتوخى في مذكرة التفاهم التي وقعتها حكومة ميانمار ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تواجه ميانمار تحولات متعددة اليوم ترتبط بعملية السلام الجارية وتحرير الاقتصاد والإصلاحات الديمقراطية، ولا بد من معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة والتمييز بحق السكان الروهينغيا في هذا السياق. والتنافس على الأراضي والموارد في ولاية راخين، وهي ثاني أفقر ولاية في البلد، والقوانين والمؤسسات

التمييزية، فضلا عن التوترات وانعدام الثقة بين الطوائف، يسهم في بعض هذه الأسباب الجذرية.

وتتطلب تهيئة الظروف المستدامة للعودة الطوعية إيجاد حلول شاملة ودائمة. إن معالجة التحديات الإنمائية الكبيرة لجميع الطوائف في ولاية راخين وإلغاء الأوامر المحلية التي تقيد حرية التنقل وسبل الوصول إلى الخدمات الأساسية أمر حاسم لتهيئة هذه الظروف. كما أن ذلك يقتضي حرية كل لاجئ في تحديد وقت عودته على أساس خيار حر ومستنير.

والتعامل مع تلك المسائل من شأنه أيضا أن يقطع شوطا طويلا صوب بناء مزيد من الاطمئنان والثقة بين سكان ولاية راخين. وكما أشار الأمين العام، توفر توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين خريطة طريق لمعالجة هذه المسائل. وقد دعت حكومة ميانمار مؤخراً منظومة الأمم المتحدة إلى الوقوف على تنفيذ تلك التوصيات، وكان ذلك خطوة إيجابية.

وكخطوة أولى نحو تهيئة الظروف المواتية للعودة الطوعية إلى ولاية راخين، ما برح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يعملان عن كثب لبدء تنفيذ مذكرة التفاهم الثلاثية. وقد عززنا قدرتنا على أرض الواقع للشروع في هذا العمل الهام. كما عقدنا سلسلة من المشاورات التحضيرية بالاشتراك مع حكومة ميانمار على جميع المستويات، بما في ذلك الفريق العامل التقني الذي أنشأته الحكومة لدعم تنفيذ مذكرة التفاهم.

وفي مطلع شهر تموز/يوليه، أجرينا زيارة أولى مشتركة، وإن كانت رمزية، إلى الجزء الشمالي من ولاية راخين، أعقبتها زيارة ميدانية مشتركة مع الفريق العامل التقني بغرض الاطلاع في وقت لاحق من ذلك الشهر. ونرحب بتلك التدابير الأولية التي اتخذتها ميانمار ونتطلع إلى المضي قدما على نحو بناء ومجد. بيد أن الوصول الفعال والإجراءات المبسطة أمران ضروريان لنا من أجل الوصول إلى الأصقاع القروية بأكملها ووضع برامج تقوم على أساس المناطق، تتسم بالشمول وتتماشى مع الأساليب المراعية لظروف النزاعات وتساعد على بناء التلاحم الاجتماعي. ولا يزال هذا الأمر معلقا.

إن إجراء مشاورات حرة ومستقلة مع جميع الطوائف لتحديد احتياجاتها خطوة ضرورية من أجل تصميم وإنجاز مشاريع مجتمعية سريعة الأثر تعالج سبل العيش والاحتياجات الأساسية لبناء الثقة داخل الطوائف وفيما بينها. كما أنها تضع الأساس للتخطيط من أجل تحقيق تنمية مستدامة في الأجل الطويل، على النحو المتوخى في مذكرة التفاهم. وسيشكل ذلك، إلى جانب السماح بحرية التنقل وتحديد مسار للحصول على المواطنة، نقاطاً مرجعية حاسمة يجب تحقيقها.

وبالإضافة إلى تنفيذ مذكرة التفاهم، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين والعديد من وكالات الأمم المتحدة الأخرى في أجزاء أخرى من ولاية راخين لتنفيذ مجموعة واسعة من المبادرات في مجالي التنمية والمساعدة الإنسانية، بدعم كبير من الجهات المانحة. ويكمن جزء من الحل الأوسع نطاقا في ولاية راخين في معالجة بعض المسائل الشديدة الصعوبة بالإضافة إلى مسألة حرية التنقل، مثل الوصول إلى سبل كسب العيش والتعليم والانتفاع بالخدمات الصحية؛ واحترام سيادة القانون؛ واحترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها؛ ويساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا على معالجة بعض هذه التحديات من خلال دعم الانتعاش المبني على القدرة على الصمود والتنمية المستدامة.

ونود أن نشيد بحكومة بنغلاديش على كرم ضيافتها ودعمها لاجئيّ الروهينغيا. وكما كان متوقعا، فإن فصل الرياح الموسمية، مقترنا بشح الموارد المتاحة للأمم المتحدة وشركائها لتلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة، جعل ظروف معيشة اللاجئين في منطقة كوكس بازار شديدة السوء. وتهيئة الظروف المواتية للعودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة إلى ميانمار

عملية تقتضي على الأقل تخطيطاً متوسط الأجل. وتكتسي مواصلة تلبية احتياجات جميع أولئك المتضررين في منطقة كوكس بازار أهمية أساسية.

في الختام، نود أن نشدد على أهمية السعي إلى إيجاد حل شامل ودائم، مع توفير إمكانية الوصول الفعال وحرية التنقل وتحديد مسار للحصول على المواطنة، وهي تعدّ اللبنات الأساسية الحاسمة لتحقيق التنمية المستدامة في ولاية راخين. ونؤكد مجددا التزامنا القوي ومواصلة المشاركة البناءة مع حكومتي ميانمار وبنغلاديش في تهيئة بيئة يمكن أن يعيش في ظلها الناس من كل الطوائف معا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد غيتو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بلانشيت.

السيدة بلانشيت (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن في هذا المنعطف الحرج. لست هنا بصفتي خبيرة. بل أقف أمام أعضاء مجلس الأمن كمجرد شاهدة، كشخص شهد أمراً ولا يمكنه صرف نظره عنه. ذهبت إلى بنغلاديش في آذار/مارس الماضي بوصفي سفيرة النوايا الحسنة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للنظر فيما يمكن أن أسهم به استجابة للاحتياجات الإنسانية الضخمة التي تتنامى هناك. وما من شيء كان من شأنه أن يهيئني لمدى وعمق المعاناة التي شهدتها.

وعلى رأس ذكرياتي امرأة تبلغ من العمر ١٨ عاماً سأطلق عليها اسم ليلى. فرّت ليلى وابنها الرضيع يوسف من قريتها التي كانت تحترق، وهي واحدة من بين ٠٠٠ ٧٢٠ لاجئ من الروهينغيا عديمي الجنسية فروا من العنف والاعتداء في ولاية راخين في ميانمار منذ آب/أغسطس الماضي. وفيما تحتضن يوسف بين ذراعيها، وصفت لي كيف اقتيد زوجها عنوة خارج قريتها ولم يُسمع عنه شيء منذ ذلك الحين. وأشرت أيضا إلى أن هؤلاء الأشخاص أنفسهم عادوا بعد خمسة أيام لإضرام النار في منزلها، مرغمين إياها على الفرار مع رضيعها بمفردهما. وشهدت مقتل عمها بالسكاكين على يد بعض الرجال. وقالت لي: ''حين رأيت ذلك، لذت بالفرار''. واختبأت وابنَها في غابة لمدّة أشهر، متّخذة من النباتات والأشجار قوتاً للبقاء. وانتهت رحلتها المروعة في بنغلاديش، حيث تستمر مشقتها الحالية.

وقد آوتها مع يوسف أسرة أخرى من اللاجئين، قاسمتهما مأواهم الضيق. وفي مجلسي مع ليلى، كان طفل صغير منهمك باللعب ورائي. لاحظت ندوبا رهيبة على ساقه. وعندما سألت عن كيفية إصابته بها، أخبرني أفراد أسرته أن ألسنة اللّهب قد طالته عندما أُضرمت النيران في منزلهم. ولحسن الحظ، فقد استطاعوا إنقاذه لكن الندوب لن تزول، لا الجسدية ولا النفسية.

كنت أتمنى لو كانت هذه القصص من باب الاستثناء، ولكنني، وجدت بعد زيارة أسر اللاجئين في بنغلاديش، أنها روتينية بشكل صادم. وعلى غرار الحاضرين، فقد استمعت إلى روايات يشيب لها الولدان عن قصص تعذيب شنيعة وانتهاكات وحشية ارتكبت ضد النساء وأشخاص قُتل ذويهم أمام أعينهم وأطفال شهدوا أجدادهم يُحبسون في منازل أضرمت فيها النار.

إنني أم، ورأيت أولادي في أعين كل طفل من الأطفال اللاجئين الذين التقيت بهم. ووضعت نفسي موضع كلّ أب وأم. كيف لأي أم أن تحتمل رؤية طفلها يُلقى في النار؟ لن أنسى ما عاشوه أبداً. ولهذا السبب، أشعر بالامتنان البالغ لأن مجلس الأمن، وهو الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين، يعمل بانسجام من أجل حل هذه الأزمة.

وأشكر الأمين العام على وجه التحديد على إسماع صوت الروهينغيا على مدى العقد الماضي، وعلى مواصلة الاضطلاع بقيادة نموذجية بشأن هذه المسألة. ولا بد لي أيضا أن أشيد بالأمين العام السابق، الراحل السيد كوفي عنان، الذي قدم لنا

رؤية واضحة وعملية لتسوية الأزمة في ولاية راخين، وهي رؤية يتشاطرها المجلس والتزمت حكومة ميانمار بتنفيذها. وهي رؤية إذا ما تحققت، ستكفل أن يزدهر النساء والرجال والأطفال من مختلف الديانات والأعراق والخلفيات في ولاية راخين ازدهاراً جماعياً. ولكن بينما يعمل المجلس والأمم المتحدة مع حكومة ميانمار لضمان تحقيق ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود عاجلة من أجل الروهينغيا في بنغلاديش.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذه ليست أول موجة تشريد قسري واسع النطاق للاجئين الروهينغيا من ميانمار إلى بنغلاديش خلال الـ ٤٠ عاما الماضية.

وحجم التشريد كبير وخطير لدرجة أن عدد أبناء الروهينغيا الذين يعيشون في المنفى حاليا يفوق عددهم في ميانمار ذاتها. وفي عام ١٩٧٨، تدفق ٢٠٠ ٠٠٠ من لاجئي الروهينغيا على بنغلاديش، هربا من أعمال وحشية واعتداءات واسعة النطاق. وكانت غول زهار، وهي امرأة شابة من الروهينغيا، من بين الفارين. وبعد ١٤ عاما، أي في عام ١٩٩٢، أجبرت موجة أخرى من أعمال العنف ٢٥٠ ٠٠٠ من لاجئي الروهينغيا عديمي الجنسية على التماس الأمان في بنغلاديش المجاورة. ومرة أخرى، كانت غول زهار من بين أولئك الذين لاذوا بالفرار. وهناك اليوم ٩٠٠ ٠٠٠ من لاجئي الروهينغيا عديمي الجنسية في بنغلاديش. وللأسف، فإن غول زهار، وعمرها الآن ٩٠ عاما، هي من بينهم. وبعد أربعة عقود من رحلتها الأولى، تعيش غول في فقر مدقع في بنغلاديش حيث تتمثل أمنيتها الوحيدة في أن يجد أحفاد أولادها مستقبلا أفضل. ولم تكن الحاجة إلى أن يبزغ فجر هذا المستقبل داخل ميانمار أكثر إلحاحا قط مما هي عليه الآن. وإذا لم نقم بعمل الآن، فإن أحفاد غول، شأنهم في ذلك شأن الآلاف غيرهم، لن يتمكنوا من الفكاك من الحلقة المفرغة التي وجد أبناء أجيال متعاقبة من الروهينغيا أنفسهم داخلها.

وتشكل استجابة بنغلاديش مؤخرا – متمثلة في استقبال أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ في غضون شهور وتوفير ملاذ آمن لهم – أحد أبرز وأهم المبادرات الإنسانية في عصرنا، ولكن الاحتياجات هائلة والمعاناة شديدة. وثمة حاجة إلى دعم دولي أكبر بكثير. وبفضل الجهود التي بذلتها حكومة بنغلاديش والمجتمعات المحلية المضيفة ووكالات الأمم المتحدة المختصة والمنظمات غير الحكومية واللاجئون أنفسهم، كفلت تلك الجهود الرامية إلى إنقاذ الحياة أن تمر الرياح الموسمية بسلام إلى حد كبير على لاجئي الروهينغيا. ومع ذلك، وكما رأى أعضاء المجلس بأنفسهم، فإنهم لا يزالون يعيشون في أوضاع مزرية. وهذا أمر لا يثير الدهشة حيث جرى تمويل عملية مساعدة اللاجئين بنسبة ٣٣ في المائة فقط – أي بتكلفة تقل عن ٧٠ سنتا للشخص في اليوم. بل إن الأمر مخجل جدا. ولم يتوقف العديد من القرويين البنغلاديشيين الذين يعيشون في مناطق قريبة، والذين لا يملكون من حطام الدنيا سوى القليل، عن مساعدة اللاجئين الروهينغيا طوال العام المنقضي. فإذا كان بوسع أناس لا يملكون سوى أقل القليل مد يد العون، فلما لا نستطيع أن نقوم بما هو أفضل؟ إن اللاجئين بحاجة إلى إطعام أسرهم. وهم بحاجة إلى المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي للغسل والطهي والتنظيف. وهم بحاجة إلى مأوى آمن يقيهم الرياح الموسمية والحر. ويحتاج الأطفال إلى التعليم. وأجدادهم بحاجة إلى الرعاية. ولكنهم بحاجة إلى أكثر من مجرد الغذاء والماء والمأوى المؤقت والمدارس غير الرسمية. إنهم بحاجة إلى مستقبل.

وفي المستوطنات الخاصة باللاجئين في بنغلاديش، فإن النساء اللائي اغتُصبن في ميانمار يلدن أطفالهن حاليا. وهؤلاء الأطفال، الذين يعانون أصلا من انعدام الجنسية، من المرجح أن يلاحقهم الوصم لبقية حياتهم. ولا تزال الكثير من النساء مثل السيدة ليلى، جنبا إلى جنب مع أطفالهن، عرضة للإيذاء والاستغلال. ولا يزال الكثيرات منهن يكافحن آثار الصدمات

والإصابات التي لحقت بهن قبل وأثناء هروبهن إلى بنغلاديش. ومن الضروري أن تعمل الحكومات والوكالات الإنمائية والإنسانية والقطاع الخاص والأفراد بشكل متضامن لإيجاد طرق مبتكرة لمساعدة اللاجئين والمجتمعات المضيفة البنغلاديشية.

ويجب أن نركز في جهودنا على توفير الدعم المطلوب بشدة داخل بنغلاديش، مع العمل على كفالة تهيئة الظروف المواتية في ميانمار لعودة اللاجئين. إن اللاجئين الكثيرين الذين تكلمت معهم يعتبرون ميانمار وطنهم، ولكن لديهم مخاوف حقيقية وعميقة تحول دون عودتهم إلى هناك. إن حرمانهم من حقهم في التنقل وحقهم في الزواج وحقهم في العمل وحقهم في الرعاية الصحية والتعليم يجعلهم من بين أكثر الناس ضعفا في العالم. إن اللاجئين يعودون إلى الوطن عندما يشعرون بالأمن والأمان للقيام بذلك. ولا يمكن للروهينغيا العودة إلى نفس الظروف التي أجبروا على الفرار منها. وهم لا يقبلون بأنصاف الحلول. ويجب أن يعرفوا معنى الانتماء. ووجود مسار واضح للتمتع بحقوق المواطنة الكاملة أمر أساسي. وذلك الأمر ليس ترفا. وهو ليس امتيازا. إنه حق أساسي نتمتع به جميعا هنا، ولكن الروهينغيا محرومون منه.

إنني أناشد المجلس ألا ينسى هذه الضرورة الحتمية وأن يدعم جميع الجهود الرامية إلى تحويلها إلى حقيقة واقعة وأن يقوم، في الوقت نفسه، بتشجيع تقديم المزيد من الدعم الدولي القوي اللازم لتلبية الاحتياجات العاجلة والملحة داخل بنغلاديش. كثيرا ما أعود بتفكيري إلى السيدة ليلى وجيرانها. هل اكتشفت ما حصل لزوجها؟ هل صمد المأوى المؤقت المشترك الذي تقيم فيه أمام الرياح الموسمية؟ هل تمكنت من الاحتفال بعيد الفطر في الأسبوع الماضي؟ هل سيتمكن ابنها الصغير يوسف من العودة إلى ميانمار والذهاب إلى المدرسة في يوم من الأيام؟ أم أنه سيعاني هو أيضا، على غرار غول زهار، من حلقة لا نهاية لها من الخوف والتشريد القسري؟

يتعين علينا معا تغيير مستقبل ليلى ويوسف وغول زهار ومستقبل الروهينغيا الذين يعيشون في ميانمار وفي بنغلاديش وخارجهما. فلا توجد طرق مختصرة. ولا توجد بدائل. لقد خذلنا الروهينغيا من قبل. من فضلكم، دعونا لا نخذلهم مرة أخرى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة بلانشيت على إحاطتها الإعلامية المؤثرة جدا والمُحركة للمشاعر.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

إن محنة طائفة الروهينغيا واحدة من أكبر أزمات اللاجئين في التاريخ الحديث، وهي من أكثر الأزمات الإنسانية وأزمات حقوق الإنسان إلحاحا التي تواجه مجلس الأمن اليوم. لقد مر عام على تعرض السكان الروهينغيا في ولاية راخين لحملة من أفظع أعمال العنف حقا، ما أسفر عن انتهاكات جسيمة لحقوقهم الإنسانية وطردهم وترحيلهم من ديارهم. ويجب على المجلس ضمان الانتصاف لهم وتوفير الأمل في مستقبل سلمي لهم. ويمثل تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار (A/HRC/39/64)، الصادر أمس عن مجلس حقوق الإنسان، التقرير الأكثر موثوقية حتى الآن عن الجرائم المرتكبة ضد طائفة الروهينغيا. ويتناول التقرير بالتفصيل أعمال الاغتصاب والقتل واسعة النطاق التي يرتكبها جيش بورما والقمع والاضطهاد المنهجيين اللذين يتعرض لهم الروهينغيا منذ سنوات عديدة وأنماط أعمال العنف والانتهاكات المرتكبة في أنحاء أخرى من البلد.

لقد أناط المجتمع الدولي بالمجلس المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وتشكل الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، مثل تلك المفصلة في تقرير بعثة تقصي الحقائق، تهديدا للسلام الدولي. وهي تهدد الأمن الدولي. إن عمليات الترحيل القسري

عبر الحدود، مثل تلك التي يعانيها أبناء الروهينغيا الذين يعبرون إلى بنغلاديش، هي أعمال عدائية ولكنها تهدد السلام والأمن الدوليين أيضا. ولذلك، يجب على المجلس أن ينظر في التقرير بصورة متعمقة بعد أن تقدم بعثة تقصي الحقائق عرضها النهائي إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر.

ولكن لنكن واضحين: إن الأشد تضررا من الأزمة هم أولئك الذين يعيشون في بنغلاديش الآن. وكما سمعنا بالفعل، فإنه بعد انضمام أكثر من ٠٠٠ ٧٠٠ من لاجئي الروهينغيا إلى ما يربو على ٠٠٠ ٣٠٠ شخص نزحوا في جولات العنف السابقة، فقد أنقذت بنغلاديش، إلى جانب الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى، آلافا مؤلفة من الأرواح. واتخذت بنغلاديش، بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، خطوات هامة للتخفيف من أسوأ الآثار الناجمة عن الرياح الموسمية في الشهور الأخيرة. وكما سمعنا بالفعل، وكان ذلك بشكل مؤثر للغاية على لسان السيدة بلانشيت، فإن أبناء الروهينغيا بحاجة إلى دعمنا المستمر. وتتراوح احتياجاتهم ما بين الغذاء والمأوى والمياه النظيفة والتعليم وسبل كسب الرزق والمساعدة المتخصصة. ويجب ألا ننسى أنهم بحاجة إلى الدعم والمساعدة المتخصصين لضحايا العنف الجنسي. ولا تزال خطة الأمم المتحدة للاستجابة المشتركة تعاني من نقص شديد في التمويل ويتحتم علينا جميعا أن ننهض ونقوم بدورنا.

ولكن لنكن واضحين، إن حل الأزمة يكمن في بورما. فطائفة الروهينغيا تستحق العدالة. وقد خلصت بعثة تقصي الحقائق إلى أن ما حدث في العام الماضي في راخين يستدعي ”التحقيق مع كبار المسؤولين في التسلسل القيادي لتاتماداو ومحاكمتهم، بحيث يمكن لمحكمة مختصة أن تحدد مسؤوليتهم عن أعمال الإبادة الجماعية فيما يتعلق بالحالة في ولاية راخين“. (A/HRC/39/64، الفقرة ٨٧). مع وجود الكثير على المحك، يقع على عاتق المجلس واجب ضمان ألا يكون ثمة إفلات من العقاب بعد ارتكاب هذه الأعمال.

وبصفتي الممثل الخاص لرئيسة الوزراء تيريزا مي، المعني بمنع العنف الجنسي في حالات النزاع، دعوني أؤكد للمجلس ولطائفة الروهينغيا: بأن هذه أولوية رئيسية لحكومتنا ولرئيسة الوزراء ولي. ويجب أن يكون الروهينغيا قادرين على العودة إلى ديارهم إلى راخين بأمان وبشكل طوعي، والأهم من ذلك بكرامة. وهذا يعني أكثر بكثير من مجرد العودة إلى مخيمات المشردين داخليا على الجانب البورمي من الحدود، بل إحراز تقدم حقيقي صوب حل طويل الأجل أكثر عدلا، وحكما ذاتيا في راخين.

ولكن نتيجة لعمل المجلس المتضافر، شهدنا اتخاذ بعض الخطوات إلى الأمام. لقد انخرطت حكومة بورما مع المبعوثة الخاصة للأمين العام، السيدة كريستين شرنر برغنر، التي نؤيد عملها الدبلوماسي. ووقعت مذكرة تفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أنشأت لجنة تحقيق للنظر في تقارير انتهاكات حقوق الإنسان. إن هذه الخطوات هي موضع ترحيب. ولم يكن الأمر سهلاً على الحكومة المدنية، التي لا يزال عملها مقيداً من جانب الجيش، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. والخطوات المتخذة ليست كافية. إن السلطات البورمية بحاجة إلى تزويد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإمكانية الوصول غير المشروط إلى شمال راخين. وإلى أن تتمكن وكالات الأمم المتحدة تلك من العمل بفعالية، يستحيل القول إن الظروف في راخين قريبة إلى حد ما من المطلوب للترحيل الآمن والطوعي والكريم، وفق ما دعا إليه المجلس.

وثمة حاجة ملحة للقبول المحلي والمساءلة في بورما. ومن الضروري أن تحدد الحكومة البورمية كيف ستتمكن لجنة التحقيق التابعة لها من التحقيق في تلك الجرائم بحياد تام، وكيف ستتمكن من الوصول إلى معلومات الأمم المتحدة وكيف سيتم

ربطها بالإجراءات القضائية الرامية لمحاسبة المسؤولين عنها، ولنكن واضحين: لا سيما أولئك المسؤولين في الجيش. ومن غير الواضح على الإطلاق، ما إذا كانت أي آلية أنشأتها السلطات البورمية قادرة على القيام بذلك، ولذلك، تؤيد المملكة المتحدة إبقاء خيار العدالة مفتوحاً من خلال الآليات الدولية.

إننا بحاجة إلى رؤية تحقيق تقدم عملي في تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين. ويشمل ذلك توصيات بشأن التنمية الاقتصادية، التي تشكل جزءًا من الحل، ولكنها تتضمن أيضًا التوصيات المتعلقة بحقوق الروهينغيا، بما في ذلك مسار المواطنة. ولا تزال تلك التوصيات التي اتخذت بشكل شامل، كما حددها الراحل المحترم كوفي عنان، تشكل أفضل خطة من أجل التوصل إلى حل في الأجل الطويل في راخين.

وماذا يعني ذلك بالنسبة لنا؟ وماذا يعني بالنسبة لمجلس الأمن؟ إنه يعني في رأينا، أنه ينبغي للمجلس أن يقوم بثلاثة أشياء. أولاً، يتعين أن يستمر في مساعدة بنغلاديش والأمم المتحدة على توفير الحماية والمساعدة لسكان الروهينغيا والمجتمعات المضيفة لهم. ثانيا، ينبغي أن يتخذ إجراءات متضافرة من أجل المطالبة بتحقيق العدالة وزيادة احتمالات تحقيق مستقبل سلمي، يستحقه مجتمع الروهينغيا. ويشمل ذلك إجراء مناقشة جادة بشأن استنتاجات تقرير بعثة تقصي الحقائق. ثالثًا، يجب أن يدعم هؤلاء في بورما الذين يعملون على إحراز تقدم. ولكن ينبغي لنا أيضا أن نكون مستعدين لاستخدام المجموعة الكاملة من الأدوات المتاحة للمجلس لممارسة الضغط على أولئك، بمن فيهم العسكريون البورميون، الذين يعرقلون عملهم. لقد قامت المملكة المتحدة بذلك داخل الاتحاد الأوروبي، حيث عاقبنا سبعة من كبار المسؤولين العسكريين البورميين.

لكننا جميعًا نقبل بأن هذه الأزمة معقدة ولها جذور عميقة، ولن يتم حلها بين عشية وضحاها. ولكن دعونا نكون واضحين أيضا: لن يتم حلها بدون الإنخراط المستمر للمجلس واتخاذه إجراءات. ومع مرور عام كامل على أحداث العنف التي وقعت في شهر آب/أغسطس ٢٠١٧، يتعين على المجلس تحمل مسؤوليته وتحقيق العدالة لخطورة الهجمات على مجتمع الروهينغيا. ويجب ألا نقوم بمجرد المناقشة. إذ أننا بحاجة إلى اتخاذ إجراءات، وأن نعمل على وضع حد للتطهير العرقي المروع، لمساعدة أولئك الذين يعانون من اللاجئين وتحقيق العدالة لضحايا تلك الجرائم المروعة.

وأناشد جميع زملائي الأعضاء، دعونا نضع خلافاتنا جانبا. ولنعمل على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وعلى أساس التزاماتنا. دعونا نتصرف على نحو يصب في مصلحة ليلى ويوسف وعشرات الآلاف من أمثال ليلى ويوسف. دعونا نتصرف من أجل الجنس البشري.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أودأولا وقبل كل شيء، أن أشكركم بحرارة سيدي الرئيس، على أخذكم المبادرة لعقد هذه الجلسة بعد مرور عام تقريبا على اليوم التالي لبدء الأزمة في ولاية راخين. وأود أيضا أن أشيد بالالتزام الشخصي للأمين العام بتوجيه الانتباه إلى العمل الدولي الذي ينبغي القيام به لمواجهة هذه المأساة. وأود أيضا أن أشكر بحرارة سفيرة النوايا الحسنة في مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيدة كيت بلانتشيت، والأمين العام المساعد تيغينيور غيتو على إحاطاتيهما الإعلاميتين بشأن هذه الحالة، التي تستحق الاهتمام المستمر والحازم من جانب مجلس الأمن.

شجب رئيس فرنسا قبل عام تقريبا أمام الجمعية العامة ،عملية التطهير العرقي التي عانى منها الروهينغيا (انظر A/72/PV.4). ومنذ ذلك الحين، شددت فرنسا باستمرار على قلقها إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني

الدولي المرتكبة بطريقة منظمة ومنسقة ومنهجية في ولاية راخين. وأود أن أبدي ثلاث ملاحظات اليوم.

أولاً، لقد تعهدت السلطات البورمية بالتزامات يجب تنفيذها الآن بشكل كامل. وفي حين يتعين تشجيع هذه الخطوات الأولى، فإن التقدم المحرز على أرض الواقع لا يزال محدودا للغاية ولا يتناسب مع حجم وخطورة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت. وفي هذا الصدد، تشعر فرنسا بقلق بالغ جراء الاستنتاجات التي توصلت إليها النسخة المسبقة لتقرير بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان في ميانمار (A/HRC/39/64)، والتي يمكن بموجبها اتهام الجيش البورمي بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. وتدعو فرنسا المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات حازمة لجمع الأدلة وحمايتها، وضمان تقديم المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد سكان الروهينغيا إلى العدالة.

كما تكرر فرنسا دعوتها للسلطات البورمية للتعاون مع المقرر الخاص وبعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق. وقد أحطنا علما بقيام بورما بتشكيل لجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. ومع ذلك، ليس لدينا في هذه المرحلة معلومات تضمن استقلال أو نزاهة تلك الآلية، أو توفير الحماية للشهود. كما ندين الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة ضد الأطفال. ونأمل أن تتمكن الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغييه، التي زارت البلد مؤخرا، من إطلاع المجلس قريبا على مهمتها وتزويده بآخر المستجدات.

كما نرحب بإبرام مذكرة تفاهم في شهر حزيران/يونيه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ويشكل ذلك خطوة أساسية لتمكين العودة الطوعية والمأمونة والكريمة والمستدامة للاجئين من الروهينغيا. ومع ذلك، يساورنا القلق جراء القيود المستمرة المفروضة على الوصول. وسوف تسمح لنا الوصول بدون عوائق إلى جميع القرى والمجتمعات المحلية المتضررة أن نحدد ما إذا كانت الظروف التي ستتيح هذه العودة متوفرة أم لا.

وفيما يتعلق بتوصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، بقيادة الأمين العام الراحل كوفي عنان، تقدم السلطات البورمية الأرقام بانتظام، لكننا لا نملك سوى معلومات ملموسة قليلة عن كيفية تنفيذ التدابير بشكل فعلي. وتؤكد فرنسا بشكل خاص أهمية التوصيات المتعلقة بمسألة المواطنة، وتنقيح قانون عام ١٩٨٢، وضمان الحقوق المتساوية لجميع أفراد مجتمع الروهينغيا. كما نؤيد التوصيات المتعلقة بحرية الحركة والوصول إلى وسائل الإعلام وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا، أود أن أركز بإيجاز على البعد الإنساني للأزمة. وتقدم فرنسا، سواء بصفتها الوطنية أو ضمن الإتحاد الأوروبي الدعم لبنغلاديش، التي لا تزال تستضيف أراضيها، مع كرم يبعث على الإعجاب، ما يناهز مليون لاجئ من الروهينغيا يعيشون في ظروف غير مستقرة تماما. وقد قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجميع المنظمات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة المعنية بعمل رائع. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي دعم بنغلاديش والوكالات الإنسانية وفقا لثلاث أولويات: أولا، من خلال زيادة إسهامه في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية، التي تمول حاليا بنسبة ٣٣ في المائة فقط؛ وثانيا، من خلال الاستمرار في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية شعب الروهينغيا من المخاطر الأمنية والصحية في المخيمات؛ وثالثا، من خلال مواصلة دعم بنغلاديش والأطراف الفاعلة في المجال الإنساني والسكان المحليين المستضيفين لجعل ظروف معيشة اللاجئين الروهينغيا مستدامة قدر الإمكان، مع الحفاظ على آفاق بنغلاديش الخاصة بتحقيق تنميتها الاقتصادية على المستوى الوطني. ويجب إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات

الأطفال، ولا سيما فيما يتعلق بالتعليم، واحتياجات النساء اللائي عانين من العنف الذي يعجز عنه الوصف. لا زلت أفكر في صور وشهادات النساء اللاتي التقينا بهن خلال زيارتنا في الربيع الماضي إلى مقاطعة كوكس بازار.

ونقطتي الأخيرة هي أنه يجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يظلا ملتزمين التزاما تاما بكفالة الرصد الدقيق للتنفيذ الكامل للبيان الرئاسي الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر (S/PRST/2017/22) والاتفاق الثلاثي المبرم بين الحكومة المدنية في بورما، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بعودة اللاجئين.

تتطلب الاستجابة لمأساة الروهينغيا معالجة الأسباب الجذرية للأزمة. كما تتطلب تطبيق العدالة. توفرت للمجلس فرصة قبل عدة أسابيع لإجراء تبادل وجهات النظر مع المبعوثة الخاصة للأمين العام، السيدة كريستين شرانر بيرغينر، والإعراب لها عن دعمه الكامل في الاضطلاع بمهامها. نحن نشجع السلطات البورمية على مواصلة التعاون الوثيق مع المبعوثة الخاصة من أجل التوصل إلى حل دائم. كما سيوفر أسبوع المناقشة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة، الذي سيعقد الشهر المقبل، فرصة لمتابعة التعبئة. وفي غياب إحراز تقدم ملموس على أرض الواقع خلال الأسابيع القادمة، سيتعين علينا النظر بعناية في ماهية الخطوات التي يمكن أن يتخذها المجلس للاستجابة لأزمة لاجئي الروهينغيا.

السيد أورينيوس سكاو (السويد): حلبجة ١٩٨٨، وسريبرينيتسا ١٩٩٥، ودارفور ٢٠٠٣. إن قائمة الأمثلة الحديثة حيث ساد العنف طويلة، بل طويلة جدا. وللأسف، يبدو الآن أن اسما جديدا سيضاف إلى القائمة المأساوية وهو راخين ٢٠١٧. لا يمكن تجاهل التقارير عن الانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المنتظمة وواسعة النطاق بحق طائفة الروهينغيا في ولاية راخين، وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي التي ارتكبت في ولايتي كاشين وشان. لقد رأينا مؤشرات واضحة على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. إن الشهادات المروعة للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، والقتل التعسفي لم تترك أحدا دون التأثر بها.

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة، التي تأتي بعد عام على بدأ تصاعد العنف في ولاية راخين. كما أود أن أشكر الأمين العام على بيانه القوي، وكذلك على التزامه الشخصي ومشاركته. كما نسلم بإسهام السيدة كيت بلانتشيت المهم في تعبئة الدعم والاهتمام اللازمين.

تساهم السويد بنشاط في أنشطة مجلس الأمن في ميانمار منذ اليوم الأول من عضويتنا. وقد تم اتخاذ بعض الخطوات لمعالجة الحالة – في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2017/22) واضعا خطة للعمل؛ في آذار/مارس من هذا العام، أجرى المجلس زيارة ناجحة إلى المنطقة من أجل التوصل إلى تفهم مباشر وإيصال الرسائل الواضحة؛ وفي نيسان/أبريل، تم تعيين مبعوثة خاصة للأمم المتحدة تحظى الولاية المسندة إليها بدعم سياسي قوي. لكن من الواضح أن ذلك غير كافٍ. نحن بحاجة إلى أن نسأل أنفسنا ما الذي يمكننا القيام به لمنع هذه الفظائع من الحدوث في المقام الأول. يجب استخلاص الدروس الصادقة من أجل الجهود المستقبلية الرامية إلى ضمان ألا يحدث ذلك مرة أخرى أبدا.

قدمت بالأمس البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، وهي مكلفة من الأمم المتحدة وتتألف من أعضاء متميزين، استنتاجات قوية وذات مصداقية بشأن خطورة الفظائع التي ترتكبها قوات الأمن في ميانمار. وهذا أمر هام يجب أن يُتبع بإجراءات مجدية. ينبغي أن تتاح لرئيس بعثة تقصي الحقائق الفرصة لعرض التقرير (A/HRC/39/64) على مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن. في هذا الصدد، نشير إلى الرسالة التي عممت

على المجلس في تموز/يوليه، خلال الرئاسة السويدية، التي اقترح فيها أن تعرض بعثة تقصي الحقائق استنتاجاتها وتوصياتها على المجلس.

أعلنت حكومة ميانمار مبادرات عديدة للوفاء بالمطالب المتكررة للمساءلة لكنها كانت جميعا للأسف لا ترقى إلى مستوى التوقعات. ومع إثبات الوقائع الآن، يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته وأن يتخذ إجراءات بشأن المساءلة. لقد دعت السويدُ المجلس إلى النظر في إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي ضوء تقرير بعثة تقصي الحقائق، نعتقد أن الوقت قد حان للمضي قدما، ونحن بحاجة إلى التشاور فيما بين أعضاء المجلس بشأن مشروع قرار لهذا الغرض. في الوقت نفسه، ينبغي أن نواصل العمل في الهيئات الدولية الأخرى لكفالة إنشاء آلية دولية لإجراء تحقيقات كاملة ومستقلة.

بالإضافة إلى ضمان المساءلة، هناك العديد من المسائل الأخرى التي اتفق عليها المجلس بالفعل التي تحتاج أيضا أن تعالج على وجه السرعة.

أولا، يجب تعزيز الاستجابات للاحتياجات الإنسانية للاجئين في مقاطعة كوكس بازار. ونثني على الجهود التي تبذلها بنغلاديش. إلا أن هناك حاجة أيضا إلى زيادة كبيرة في الدعم المالي لتعزيز القدرة على التكيف. في هذا الصدد، نرحب بأنشطة البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي في الآونة الأخيرة. يجب تحسين الحماية في مخيمات اللاجئين، ولا سيما للفئات الأكثر ضعفا. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، سواء كانوا من النساء والفتيات أو الفتيان. يجب توفير أراض أكثر أمانا، ولا بد من تحسين الأمن العام في المخيمات.

ثانيا، إن استمرار الحالة المتردية في راخين تحتاج أيضا إلى معالجة. ومن الملح والضروري توفير إمكانية الوصول الكامل إلى ولاية راخين لوكالات الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام. إن مذكرة التفاهم الثلاثية الموقعة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة يجب تنفيذه بالكامل ودون تأخير.

ثالثا، لا بد من كفالة الظروف المواتية للعودة الطوعية والآمنة والكريمة إلى المناطق الأصلية. في هذا الصدد، يجب تكثيف تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لولاية راخين، بقيادة الراحل السيد كوفي عنان، من أجل معالجة الأسباب الجذرية، بما في ذلك مسألة الجنسية. كما يجب توفير الأمن وإعادة الإعمار وبرامج سبل كسب العيش، على وجه السرعة.

وإذ كان يفكر الأمين العام السابق الراحل كوفي عنان في واحدة من أكبر المآسي في الآونة الأخيرة، لاحظ مع الأسف''أن العالم قد خيب آمال شعب رواندا في أوقات حاجته إلى المساعدة''. ولا يمكن للمجلس أن يغض الطرف عن الفظائع التي ارتكبت ضد الروهينغيا. يجب علينا الآن أن نتحمل المسؤولية الكاملة وأن نبذل أقصى ما في وسعنا لوضع حد لهذا الكابوس. ولن ينظر التاريخ بعين الرحمة إلى من أخفقوا في القيام بذلك.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الأمين العام والسيدة بلانتشيت والسيدة غيتو على إحاطاتهم الإعلامية بشأن الحالة في ميانمار.

ومن جانبنا، فإننا ندعو باستمرار إلى اتباع نهج متوازن وغير تصادمي عند مناقشة الحالة في هذا البلد، وعند البحث عن سبل لتطبيع الحالة في ولاية راخين، بما في ذلك عند التعامل مع مسألة اللاجئين. نحيط علما بالعمل المنظم الذي تقوم به سلطات البلد من أجل تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية التي كان يقودها كوفي عنان بشأن ولاية راخين، الرامية إلى إيجاد حل شامل للأزمة. وتم حتى الآن، تنفيذ ٨١ توصية من التوصيات الـ ٨٨.

نرحب بتأكيدات ميانمار مرارا استعدادها رسميا لضمان العودة التدريجية لجميع اللاجئين والمشردين، بما في ذلك من بنغلاديش. إننا نقدر تقديرا كبيرا التدابير المنفذة في ولاية راخين الرامية إلى إنشاء الهياكل الأساسية اللازمة لدعم واستضافة من تتم إعادتهم إلى الوطن في المستقبل. نلاحظ أنه تم في ٣٠ تموز/يوليه إنشاء لجنة مستقلة للتحقيق يرأسها ويعمل فيها كأعضاء ممثلون أجانب موثوقون مثل روزاريو مانالو، كينزو أوشيما. لقد تم اتخاذ هذا القرار نايبيداو. في إطار مبادرة وطنية لضمان المصالحة والسلام والاستقرار والتنمية في ولاية راخين.

نحن مقتنعون بأن مفتاح حل المسألة اللاجئين هي التعاون الثنائي بين ميانمار وبنغلاديش على أساس اتفاق قانوني يتوصل إليه الطرفان وآليات تنسيق تتيح المجال أمامهما للانتقال إلى خطوات عملية. ونعتقد أنه لن يكون مجديا تمديد الموعد النهائي لعملية العودة إلى الوطن، التي تستخدمها بعض القوى الخارجية من أجل فرض ضغوط إضافية على ميانمار. وفي هذه المرحلة، نعتقد أن الأولوية هي إرساء المساعدة الدولية للتغلب على العناصر الإنسانية للأزمة، فهي الأشد خطورة.

وفي هذا الصدد، نرى أن من الضروري مساعدة كل من بنغلاديش وميانمار. وجهودنا تؤكد الحاجة إلى مساعدة الجانبين على حد سواء. وفي عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، سيخصص الاتحاد الروسي مليون دولار للبلدين من خلال برنامج الأغذية العالمي. ونعتقد أن دور المجتمع الدولي ينبغي أن يشمل أيضا مساعدة نايبيداو ودكا على تنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهما بالفعل. وفي هذا الصدد، هناك مثال إيجابي للتعاون الوثيق بين مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة ميانمار بشأن تنفيذ مذكرة التفاهم الثلاثية للتعاون، الموقعة في ٦ حزيران/يونيه، وكذلك الأنشطة التي تقوم بها المبعوثة الخاصة للأمين العام، السيدة كريستين شرانر بورغينر، التي زارت البلد في حزيران/يونيه وتموز/يوليه من هذا العام في إطار عملية السلام. وننوه أيضا بقرار سلطات ميانمار بالموافقة على فتح مكتب لها في نايبيداو.

ونعتقد أن المسائل في ولاية راخين من بين عدد من التحديات التي تواجه السلطات المنتخبة ديمقراطيا في ميانمار. إن المحاولات الرامية إلى إسناد مسؤولية حل الأزمة إلى نايبيداو تتجاهل الهجمات الإرهابية التي أدت إلى تفاقم الأزمة في البلد، وزادت من صعوبة إحلال السلام بين الطوائف العرقية هناك وكفالة تعاون فعال مع المجتمع الدولي. ونعتقد أن مفتاح حل المشكلة في ولاية راخين يتمثل في إقامة حوار ثنائي واستعادة الثقة بين بنغلاديش وميانمار. ولذلك، نرحب بأي اتصال بين الجانبين، بما في ذلك الاجتماع على المستوى الوزاري في نايبيداو في ١٠ آب/أغسطس، الذي تم التوصل خلاله إلى اتفاقات بشأن طرائق عودة اللاجئين في نهاية المطاف إلى ولاية راخين، وتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات.

وكما قلنا من قبل، نعتقد أنه ينبغي حل الأزمة أساساً على أساس ثنائي من خلال المفاوضات بين ميانمار وبنغلاديش. فالمشاكل العميقة الجذور في راخين متعددة الأوجه ومعقدة، ولا يمكن حلها إلا بالوسائل الدبلوماسية والسياسية السلمية وإقامة حوار بين سلطات نايبيداو ودكا، بما في ذلك ممثلين عن جميع الأعراق والأديان. ونأمل أن تقدم المساعدة لحكومتي ميانمار وبنغلاديش في حل المسائل بروح من المساواة والاحترام المتبادل. كما نأمل أن تتصرف جميع الأطراف بمسؤولية وضبط للنفس للحيلولة دون تصعيد الحالة مرة أخرى.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب بكم الصين، سيدي، وأنتم تترأسون هذه الجلسة الإعلامية المفتوحة. ونشكر الأمين العام غوتيريس والسيد غيتو، المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وقد استمعت الصين باهتمام إلى العرض الذي قدمته السيدة

بلانشيت، سفير النوايا الحسنة لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

مؤخراً، وبفضل الجهود المتضافرة للبلدان المعنية وبلدان المنطقة ووكالات الأمم المتحدة، حدثت بعض التطورات الإيجابية في حل مشكلة ولاية راخين في ميانمار. وفي أوائل آب/أغسطس، عقدت بنغلاديش وميانمار اجتماعا وزاريا لمناقشة تنفيذ الاتفاق الثنائي للإعادة إلى الوطن. وقد تحقق توافق في الآراء بشأن مسائل مثل استمارات التحقق والمشردين في منطقة الحدود، وإنشاء خط اتصال مباشر بين الوزراء. وميانمار مستعدة حالياً لاستقبال أولئك الذين فروا إلى بنغلاديش.

وقد استقبلت ميانمار وبنغلاديش زيارات من المبعوثة الخاصة المعنية بميانمار، السيدة بورغينر، وأجرت معها تبادلا متعمقا للآراء بشأن قضية راخين. ووافقت ميانمار على أن يكون مقر المكتب الإقليمي للمبعوث الخاص في نايبيداو. والمكتب يعمل الآن بالفعل. وقد وقعت حكومة ميانمار مذكرة تفاهم مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشوؤن اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعقدت الأطراف الثلاثة اجتماعين لفريق عامل مشترك، وتستعد للقيام بزيارة ميدانية مشتركة. ومؤخراً،استقبلت حكومة ميانمار أيضاً زيارات من مسؤولي المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة والبنك الدولي.

وقد حافظت الحكومة والسكان المحليين في بنغلاديش على تقديم الدعم الإنساني الكبير للأشخاص المشردين في بنغلاديش وسعت جاهدة إلى تحسين ظروفهم المعيشية واتخاذ الترتيبات المناسبة للتعامل مع آثار موسم الأمطار والأعاصير. وأنشأت ميانمار اللجنة الاستشارية المستقلة ذات التمثيل الواسع في ولاية راخين ووافقت على اختصاصاتها. وبدأت اللجنة عملها بالفعل. وحكومة ميانمار تنفذ توصيات اللجنة الاستشارية بشكل جدّي.

وميانمار وبنغلاديش جارتان صديقتان للصين. ولطالما عملت الصين بنشاط مع البلدين من أجل إيجاد حل لقضية راخين من خلال الحوار الثنائي والمشاورات بين البلدين. وفي أواخر حزيران/يونيه، عقد مستشار الدولة وزير خارجية الصين، السيد وانغ يي، اجتماعا غير رسمي مع وزير خارجية بنغلاديش الزائر، السيد علي، ووزير مكتب مستشار الدولة في جمهورية اتحاد ميانمار، السيد يو كياو تينت سوي. واستنادا إلى حل المراحل الثلاث الذي اقترحته الصين في العام الماضي – والذي يشمل وقف الأعمال العدائية والإعادة إلى الوطن والتنمية – توصلوا إلى فهم مشترك مبدئي من أربع نقاط بشأن تسوية مناسبة للمسألة في راخين.

أولا، ينبغي مواصلة الجهود بما يتماشى مع الاقتراح الثلاثي المراحل لوقف الأعمال العدائية والعودة إلى الوطن والتنمية صوب تحسين سريع للحالة في ولاية راخين. وعلى هذا الأساس، يتعين على ميانمار وبنغلاديش إيجاد حل مناسب من خلال المشاورات الثنائية. وهذا من شأنه أن يخدم المصالح الأساسية للبلدين ويفضي إلى السلام والاستقرار الإقليميين.

ثانيا، إن المهمة الأكثر إلحاحا تتمثل في معالجة مسألة عودة الأشخاص الفارين إلى بنغلاديش. وينبغي للبلدين اتخاذ تدابير فعالة في أقرب وقت ممكن واتخاذ خطوات جوهرية لإعادة المجموعة الأولى من الناس.

ثالثا، وفقا لإرادة البلدين، تقف الصين مستعدة لتقديم المزيد من المساعدة لتحسين ظروف المعيشة والسكن للفارين من النزاع، بما في ذلك توفير إمدادات الطوارئ وبناء الهياكل الأساسية الضرورية.

رابعا، ينبغي لكل جانب أن يستفيد من مزاياه ويعزز التعاون الإنمائي في المناطق الحدودية بين البلدين من أجل رفاه أولئك الموجودين على الأرض. والصين تعمل حاليا بصورة وثيقة مع ميانمار وبنغلاديش على تنفيذ التفاهم المشترك المبدئي. وقام

السفير صن غو شيانغ، المبعوث الخاص للشؤون الآسيوية بوزارة خارجية الصين، بعدة زيارات إلى ميانمار وبنغلاديش، ومن خلال حوار متعمق بشأن هذه المسألة، دعا إلى تعزيز الثقة المتبادلة بين الجانبين وإلى حل القضية من خلال القنوات الثنائية. كما أطلع السيد صن غو شيانغ أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة على جهود الوساطة التي بذلها في نيويورك (انظر S/2018/726).

والصين تدعم عمل المبعوثة الخاصة، السيدة بورغينر، التي زارت الصين في نهاية حزيران/يونيه، بناء على دعوتها، وعقدت حوارا صريحا مع الصين بشأن حل قضية راخين. وقدمت الصين مساعدات مادية إنسانية إلى كل من ميانمار وبنغلاديش للمساعدة على تحسين الظروف المعيشية للأشخاص المشردين.

إن قضية راخين لها سياقات تاريخية وعرقية ودينية معقدة. وحلها يتطلب بذل جهود طويلة الأجل من خلال نهج تدريجي وثابت. وبالنظر إلى الحالة الراهنة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعتز بالتقدم الذي تحقق بصعوبة بالغة، وأن يفهم تماما الصعوبات الكبيرة التي تواجهها البلدان المعنية، ويواصل تقديم المساعدة البناءة بدلا من مجرد الضغط عليها. وينبغي معالجة المسألة في راخين بشكل سليم من جانب ميانمار وبنغلاديش من خلال القنوات الثنائية. وينبغي أن يستمر البلدان في حل القضايا الناشئة نتيجة لتنفيذ اتفاق الإعادة إلى الوطن عن طريق الحوار. وتتمثل الأولوية في بدء عملية الإعادة إلى الوطن في أقرب وقت ممكن كخطوة أولى إلى الأمام. وينبغي ألا يكون هناك أي شروط مسبقة. والمسائل مثل حرية التنقل والمواطنة ينبغي أن تحل تدريجيا خلال عملية الإعادة إلى الوطن.

ويجب على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز التشاور مع حكومة ميانمار والتغلب على الصعوبات التقنية، وتجنب التسييس والتنفيذ الجاد لمذكرة التفاهم الثلاثية. وينبغي أن يولي المجتمع الدولي اهتماما أكبر لمساعدة المجتمعات المحلية على الحد من الفقر من أجل أتعزيز التنمية المستدامة وتحسين سبل المعيشة والظروف الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار والتعايش بانسجام بين جميع المجموعات العرقية. وتلك الطريقة أساسية لحل المشاكل على المدى الطويل.

وتثني الصين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي لجهودهما الرامية إلى تشجيع التنمية المحلية. ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي إسهامه في تنمية ميانمار وبنغلاديش. ويجب على أعضاء المجلس الحفاظ على وحدة صفهم. وينبغي أن تؤدي كيانات الأمم المتحدة الأدوار المنوطة بها وتعمل على تحسين التشاور مع ميانمار وبنغلاديش وغيرهما من بلدان المنطقة. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي التحلي بالصبر وتعزيز الحوار بين ميانمار وبنغلاديش، إلى جانب المساعدة على حل المسائل العملية وتحقيق السلام والاستقرار في ولاية راخين على المدى البعيد.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود سيدي الرئيس، أن أرحب بكم في نيويورك. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام ووكيل الأمين العام غيتو. وأود أيضا أن أشكر السيدة بلانشيت على استخدام قوة صوتها في وقت قلت فيه أصوات الروهينغيا التي تدافع عنهم. ونشكرها على وجودها هنا.

وقبل عام في مثل هذا الأسبوع، بلغ العنف ذروته إلى حد لا يوصف في بورما. فقد استمرت حملة تطهير عرقي وحشي أسفرت في نهاية المطاف عن تشريد ما يزيد على ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ من الروهينغيا المنفيين إلى مخيمات في بنغلاديش. الآن، وبفضل الدعم المقدم من وزارة خارجية الولايات المتحدة، توفرت لنا شهادات رسمية عما شهده اللاجئون وعانوا منه قبل طردهم من ديارهم. وتتسق تلك الإحصاءات مع التقرير الصادر مؤخرا عن البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار (A/HRC/39/64). ولم يعد ممكنا للعالم تجنب الحقيقة

الصعبة عما حدث في بورما. وأود أن أحذر جميع المستمعين من أن تفاصيل الجرائم التي تعرّض لها الروهينغيا في بورما قاسية ومقززة، بل يصعب السماع إليها أو قولها. ولكن لا بد من ذكر حقائق التطهير العرقي الذي تعرضت له طائفة الروهينغيا ولا بد من الاستماع إليها.

ويعدُّ تقرير وزارة الخارجية بمثابة نداء لليقظة حتى بالنسبة لمن لديهم فهم جيد لما حدث في بورما على مدى العامين الماضيين. ويستند التقرير إلى مقابلات أجريت مع ١ ٠٢٤ من اللاجئين الروهينغيا المقيمين في مخيم كوكس بازار للاجئين. وأجرى المقابلات فريق من المحققين من ذوي الخبرة الدولية في مجال حقوق الإنسان في حين اختير اللاجئون الذين تمت مقابلتهم عشوائيا. وباختصار، ففي حين اتبع التقرير منهجية صحيحة، إلا أن الاستنتاجات التي توصل إليها مروعة بحق. وتبين الروايات المباشرة للناجين أن الغالبية العظمى من الروهينغيا قد تعرضت للعنف مباشرة سواء بتدمير منازلهم أو إيذاء أسرهم أو كليهما. والأهم من ذلك، يشير التقرير إلى جهة محددة – هي القوات العسكرية وقوات الأمن البورمية – باعتبارها مرتكبة للأغلبية الساحقة من الجرائم. ولا تكشف الأرقام سوى جزء من القصة فحسب.

وأفاد اثنان وثمانون في المائة من اللاجئين بأنهم شهدوا أعمال القتل، وشهدت نسبة ٨٢ في المائة من الناجين تدمير منازلهم أو قراهم، في حين شهد ٦٥ في المائة منهم أعمال اختطاف أقرانهم من الروهينغيا أو اعتقالهم أو احتجازهم، وشهد ٦٤ في المائة إصابة أحد أفراد الأسرة أو سكان قراهم، بينما ذكرت نسبة ٥١ في المائة من لاجئي الروهينغيا، أي نصفهم، أنهم شهدوا أعمال العنف الجنسي. وأكرر – ٥١ في المائة. وشهدت نسبة خمسة وأربعين في المائة منهم على وجه التحديد أعمال الاغتصاب. وتكمن وراء الأرقام هذه قصص وحشية تكاد لا تصدق. وفي بعض المناطق استخدم الجناة أساليب أسفرت عن حدوث إصابات جماعية، مثل إغلاق الأشخاص في المنازل بهدف حرقهم، ومحاصرة قرى بأكملها قبل إطلاق النار على الحشود، أو إغراق القوارب المكتظة بالمئات من الروهينغيا الفارين. وتعرّض الرجال والنساء والأطفال من الروهينغيا لأعمال التشويه وتقطيع الأوصال وقطع الرؤوس والحرق أحياء. ولم يستثن من تلك الأعمال حتى الرضّع والأطفال. وشهد العديد من الشهود قذف الرضع والأطفال الصغار في النيران وحرق الأكواخ والأنهار والآبار القروية. وأُحرق الصغار وكبار السن والمرضى الذين لم يتمكنوا من الفرار من تلك الهجمات داخل أكواخهم. ومشّطت القوات العسكرية والشرطة القرى بيتا بيتا بحثا عن الفتيات والنساء. ومتى عثروا عليهن فإنهم لا يكترثون حتى لإخفاء ما كانوا يبحثون عنه. وتعرضت النساء والفتيات للاغتصاب علنا في الأماكن العامة. وشهد ما مجموعه خُمس الروهينغيا الناجين مقتل أو إصابة ما يزيد على ١٠٠ من الضحايا. وأكرر أن – ٢٠ في المائة من الناجين من العنف والذين اختيروا عشوائيا شهدوا حالات قتل جماعي.

وعملت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والكويت وهولندا وبيرو وغيرها على توجيه اهتمام مجلس الأمن إلى تلك الفظائع المرتكبة في بورما. وعملنا أيضا لضمان مساءلة قوات الأمن البورمية. وسمع الكثيرون منا روايات الضحايا بشكل مباشر، وشهدنا تمدد مخيمات اللاجئين والمناطق التي دمرتها الجرافات بعد أن كانت قرى من قبل. وشهدنا كيف تعرّض الأشخاص الأبرياء لأعمال الاغتصاب والقتل والحرق أحياء لا لسبب سوى هويتهم الدينية والعرقية.

وهبّ البعض للمساعدة في تخفيف المعاناة وضمان مساءلة بورما. وتشيد الولايات المتحدة بسخاء حكومة بنغلاديش وشعبها. فقد وفرا المأوى والغذاء لما يقرب من مليون شخص ممن هم في أمّس الحاجة. وأنقذ سخاؤهما عددا لا يحصى من الأرواح. وتعدُّ الولايات المتحدة أكبر جهة مقدّمة للمساعدة

الإنسانية الناجمة عن أزمة الروهينغيا. ونشيد بالآخرين الذين أعطوا بسخاء أيضا.

وبالإضافة إلى جهودنا الإنسانية فإننا نبذل جهودا هامة سعيا للمساءلة. ففي حزيران/يونيه، فرض الاتحاد الأوروبي وكندا جزاءات على سبعة من ضباط الجيش البورمي بسبب دورهم في أعمال العنف. وفي وقت سابق من هذا الشهر، فرضت وزارة الخزانة الأمريكية جزاءات على خمسة من الجنود وقادة حرس الحدود واثنتين من وحدات الجيش البورمي لمشاركتهم في جرائم التطهير العرقي وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان. ومع ذلك فلا يزال يتعين علينا القيام بالمزيد. ويجب أن تكفل للأمم المتحدة حرية الوصول دون عوائق إلى بورما لتقديم المعونة الإنسانية والمساعدة الإنمائية. ويجب أيضا تمكين وسائط الإعلام من الدخول إلى البلد، بما في ذلك ولاية راخين. فالصحافة الحرة والمسؤولة تكتسي أهمية بالغة لجميع الديمقراطيات. ونتوقع تبرئة وا لون وكواي سو وو – وهما صحفيان من وكالة رويترز يواجهان المحاكمة بسبب تقاريرهما عن أعمال العنف ضد طائفة الروهينغيا – من جميع التهم الموجهة إليهما عند صدور حكم المحكمة البورمية في الأسبوع المقبل.

ولا بد من مواصلة المضي في الطريق الصعب نحو الديمقراطية في بورما، وأن يتوّج ذلك بخضوع الجيش للحكومة المدنية وليس العكس. ويجب علينا هنا في مجلس الأمن مساءلة أولئك المسؤولين عن أعمال العنف. ولن توجد في بورما حكومة ديمقراطية مسؤولة وتحترم حقوق أقلياتها إلى أن تبدي الحكومة التزامها بالمساءلة. وسيلحق بنا العار الذي لحق بأسلافنا بعد الفظائع التي شهدتها رواندا وسريبرينيتشا إذا لم نتخذ الإجراءات اللازمة حين تعجز الحكومة البورمية عن اتخاذها.

وفي أحد جهوده الأخيرة، قاد كوفي عنان لجنة الأمم المتحدة الاستشارية لولاية راخين، التي حققت في أسباب الأزمة في بورما. وأوصت اللجنة بكفالة المساواة في الحقوق بين جميع المواطنين في بورما. ودعت إلى إتاحة الفرص لجميع البورميين لإعالة أسرهم. ودعت كذلك إلى تمتع جميع الشعب البورمي بحرية التنقل والوصول إلى العدالة على قدم المساواة بموجب القانون. ومن شأن تنفيذ تلك التوصيات أن يعزز كرامة الجميع وأمنهم في بورما. وحتى ذلك الحين، فلا عذر لأحد منا – نحن أعضاء مجلس الأمن والقادة المدنيين أو العسكريين البورميين وقادة العالم الآخرين – بذريعة الجهل بما حدث. فقد توفرت لنا الآن جميعا روايات شهود العيان المروعة من أفراد جماعة الروهينغيا، وهو ما أفضى بنا إلى الاستنتاجات التالية.

لقد عانى الأطفال والرضع والنساء والرجال من جرائم يعجز عنها الوصف. وكانت تلك الهجمات مدبرة ومتعمدة ومنسقة.

وكان الجناة هم الجيش وقوات الأمن في بورما. إن العالم بأسره يراقب ما سنفعله وما إن كنا سنتخذ أي إجراءات.

السيدة غريغوار فان – هارن (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكرك، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الهامة اليوم. أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام والسيدة بلانشيت سفيرة النوايا الحسنة لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيد غيتو على إحاطاتهم الإعلامية القوية.

يصادف هذا الأسبوع مرور عام على صدور تقرير لجنة عنان الاستشارية المعنية بولاية راخين. في الأسبوع الماضي، نعينا في مجلس الأمن رحيل السيد كوفي عنان، وتذكرنا إرثه. واليوم، ينبغي لنا تخليد إرثه من خلال تشجيع ميانمار على تنفيذ جميع التوصيات المنبثقة عن لجنة عنان بالكامل. لا يوجد تخليد أفضل من تنفيذ المسار الذي قدمه لنا السيد كوفي عنان، الذي كان يهتم كثيرا بميانمار، من أجل مستقبل شامل للجميع في ولاية راخين.

إنه مسار يمنح الأمل في إيجاد حل للتحديات المعقدة في ولاية راخين – أمل دمره الهجوم الإرهابي الذي شنه جيش إنقاذ روهينغيا أراكان والرد العنيف من قوات الأمن في ميانمار. كان عليها حماية الروهينغيا. وبدلا من ذلك، طاردت بعنف أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ من النساء والرجال والأطفال من ديارهم إلى بنغلاديش المجاورة، حيث فتحت الحكومة والشعب ديارهم وأرضهم أمام من هم في حاجة إليها.

بعد مرور عام، لا يشعر أي من اللاجئين الروهينغيا أنه يمكن العودة بأمان. أصبحت تلك الحالة واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في القرن الحادي والعشرين. في ظل هذا الواقع المؤلم نجتمع اليوم. وسوف أتناول ما يلي: أولا، الحاجة الملحة إلى المساءلة؛ ثانيا، عودة الطائفة الروهينغيا إلى ميانمار؛ وثالثا، مواصلة انخراط مجلس الأمن.

أولا، سأتكلم عن المساءلة. في شهر نيسان/أبريل الماضي، شاهد المجلس في مخيم كوتوبالونغ الآثار المدمرة للأزمة. لن أنسى أبدا العدد الكبير من الأشخاص الذين جرحوا جسديا ونفسيا. أطفال صغار يعانون جروحا عميقة في رؤوسهم وأطرافهم. لم يلعبوا. ولم يحلموا. لقد التقينا امرأة تحمل رضيعا عمره ١٦ يوما. لم تكن تعرف كيفية تتواصل مع الطفل. لم تكن تعرف من هو الأب. لقد اغتصبها جنود ميانمار ليلة مقتل زوجها. لم تكن تلك حالة معزولة؛ فقد استخدم العنف الجنسي ضد نساء وفتيات الروهينغيا لبث الخوف في الروهينغيا لإجبارهم على الفرار. ستدوم آثار تلك الجرائم البشعة لأجيال.

العدالة ليست مجرد وسيلة لكفالة أن يشعر الروهينغيا بالأمان بما فيه الكفاية للعودة طوعا إلى ديارهم في ولاية راخين. كفالة المساءلة غاية في حد ذاتها. إن تقرير البعثة الدولية المستقلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بتقصي الحقائق في ميانمار (A/HRC/39/64) يسلط الضوء على ضرورة ملاحقة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية ومحاسبة المسؤولين عنها. من الضروري متابعة الاستنتاجات الصادمة لتقرير بعثة تقصي الحقائق، وينبغي إدراجها في إجراءات قانونية من أجل تحديد المسؤولية.

أعلنت سلطات ميانمار عن تشكيل لجنة تحقيق. وبينما يشجعنا أن ميانمار تتخذ خطوة نحو تحقيق العدالة، فلا جدوى للنوايا إلا إذا تلاها اتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق المساءلة الكاملة. الأمر متروك لحكومة ميانمار لإظهار أنها تلبي هذه المعايير. إذا لم يتحقق تقدم على الصعيد الوطني، يتعين على المجتمع الدولي تحمل المسؤولية وتوفير البدائل، ومن ثم يتعين على المجلس أن يحيل الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب.

ثانيا، سأتناول مسألة العودة الآمنة والطوعية والكريمة والمستدامة لطائفة الروهينغيا إلى ولاية راخين. مذكرة التفاهم التي وقعتها ميانمار ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي خطوة أولى في الاتجاه الصحيح، لكن لدينا شواغل جدية بشأن تنفيذها. إن كانت ميانمار جادة بشأن استعدادها السماح للاجئين بالعودة بأمان، فإن أفضل سبيل لإظهار ذلك هو بإتاحة إمكانية وصول الأمم المتحدة دون عوائق إلى ولاية راخين لتقديم المساعدة والاضطلاع بولايتها؛ وبمعالجة مسألة القيود الشديدة المفروضة على حرية حركة الروهينغيا في ولاية راخين؛ وبالتأكد من أن المشردين داخليا يمكنهم العودة إلى مواطنهم الأصلية؛ ومن خلال توفير مسار موثوق للحصول على الجنسية بالنسبة لمن يحق لهم ذلك بموجب القانون.

ثالثا، سوف أركز على مشاركة المجلس. لقد قرر المجلس إيلاء هذه المأساة الإنسانية الاهتمام الذي تستحقه استجابة إلى رسالة من الأمين العام. ونشكر الأمين العام على قيادته والتزامه تجاه الروهينغيا منذ اليوم الأول. وقد انخرط المجلس بشكل بناء مع سلطات ميانمار أثناء زيارته وبعدها. لكن علينا أن نخلص

إلى أن هذا النهج لم يسفر إلا عن نتائج ضئيلة. أسمع دعوات من أجل التحلي بالصبر، لكن الوقت يداهمنا.

لا يمكن للمجتمع الدولي أن يعتمد على كرم ضيافة بنغلاديش إلى الأبد. الحقائق الجديدة على أرض الواقع تجعل من الصعب على الناس العودة إلى ديارهم أو مناطقهم الأصلية. لقد محيت الآثار – الضرورية لتقصي الحقائق والمساءلة. إن دور الصحافة بالغ الأهمية في هذا الصدد، إذ أن الصحافة الحرة تخدم المحكوم وليس الحكومة. لذا، فإننا ندعو إلى الإفراج الفوري عن صحفيي رويترز الاثنين. على حكومة ميانمار تسريع وتيرة العمل. عليها تهيئة بيئة مواتية للعودة وللسلام المستدام، فضلا عن كفالة المساءلة. نحن نتوقع نتائج.

سيتعين على مجلس الأمن أن يواصل انخراطه، بالعمل جنبا إلى جنب مع جهود الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك جهود المبعوث الخاص ومجلس حقوق الإنسان وبعثته لتقصي الحقائق والصناديق والبرامج لدفع الحالة نحو تحقيق تقدم. علينا جميعا، وميانمار في المقام الأول، العمل دون تأخير، باستخدام جميع الأدوات المتاحة لنا، لتحقيق الهدف نفسه – ميانمار ديمقراطية تعيش فيها جميع الأعراق والأقليات والمجموعات الدينية، بمن فيها الروهينغيا، معا بسلام في جميع أنحاء الإقليم.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نعرب عن التقدير لعقد هذه الجلسة وللإحاطات الهامة التي قدمها الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والسيدة كيت بلانشيت بصفتها سفيرة النوايا الحسنة لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والسيد غيتو، المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

لم تبرح بيرو تولي الاهتمام ويساورها بالغ القلق إزاء حالة السكان المسلمين الروهينغيا في ولاية راخين في ميانمار، وكذلك في أكبر مخيم للاجئين في العالم، الذي أنشئ في مقاطعة كوكس بازار بفضل تضامن حكومة بنغلاديش، التي تستضيف بالفعل أكثر من ٩٠٠ ٠٠٠ شخص.

لقد مضى عام على أعمال العنف العشوائية التي أدت إلى نزوح جماعي لمئات الآلاف من الأشخاص، ومرت أربعة أشهر منذ شاهد أعضاء مجلس الأمن في الموقع خطورة الحالة الإنسانية وضعف السكان وأهوال الفظائع. كان لبيرو شرف قيادة الزيارة التي قام بها المجلس، إلى جانب المملكة المتحدة والكويت.

غير أن علينا الاعتراف بأن الاستجابات التي قدمت لا تزال غير كافية لحل الأزمة على نحو مستدام، على الرغم من جهود المجتمع الدولي مبادرة الأمين العام، الذي عرض المسألة على نظر المجلس، في ممارسة للمرة الأولى منذ عام ١٩٨٦، للصلاحيات الممنوحة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة، كما ذكر زميلي ممثل هولندا. ولهذا السبب يجب علينا أن نحشد جهودنا لتحقيق عودة المسلمين الروهينغيا الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة إلى الوطن.

إن الاتفاقات التي وقعتها ميانمار، بنغلاديش، ومفوضية شؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإنشاء مكتب للمبعوث الخاص في نايبيداو خطوات في الاتجاه الصحيح، وكذلك إنشاء لجنة التحقيق الوطنية. يجب أن تترجم هذه الترتيبات إلى نتائج على أرض الواقع من حيث الوصول إلى العدالة وبالنسبة للعائدين. ونرحب بالاجتماعات الأخيرة الرامية إلى تعزيز سبل كسب العيش وتوفير الخدمات الأساسية للعائدين. غير أننا نؤكد على الحاجة الملحة لتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين بقيادة كوفي عنان تنفيذا كاملا. ونغتنم هذه الفرصة للمشاركة في الإشادة بالأمين العام الأسبق وتسليط الضوء على صواب إرثه.

ونشدد على الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في ولاية راخين وتهميش مسلمين الروهنجيا في أقرب وقت ممكن، الأمر الذي يستلزم الاعتراف بهم كمواطنين والممارسة الكاملة لحقوقهم وحرياتهم الأساسية، بما في ذلك حرية التنقل، وتبديد الخطاب اللاإنساني، وإلغاء الأنظمة التمييزية. ومن الضروري

استعادة ثقة السكان الروهينغيا من خلال تشجيع الحوار بين جميع الجهات المعنية، بما في ذلك السكان المتضررين والبلدان المجاورة، بدعم ومساعدة من الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

نعتقد أن من الضروري أن تنشر على أرض الواقع آليات قادرة على تنسيق وكفالة الشروط القصيرة والطويلة الأجل اللازمة لعودة اللاجئين، وبالتالي بناء السلام المستدام. ويشكل الاجتماع الوزاري بين ميانمار وبنغلاديش الذي عقد في ١٠ آب/أغسطس علامة مشجعة. كما نعتقد أنه من الضروري وجود عملية مساءلة شاملة وتتسم بالشفافية والاستقلالية، مع وجود ولاية قضائية على جميع انتهاكات حقوق الإنسان. وتدرس بيرو بعناية التقرير الأخير للبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار التابعة لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/39/64)، بما في ذلك توصياتها المحددة. ولا يمكن أن تمر الفظائع التي ارتكبت دون عقاب.

أخيرا، ثمة حاجة ملحة للسماح لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وجميع الجهات الفاعلة الدولية المستقلة التي تدافع عن الضحايا المنسيين - على نحو ما أسماهم الأمين العام - بالوصول إلى ولاية راخين الشمالية ليتسنى لهم الوصول إلى العدالة بما يكفل الضمانات اللازمة للعودة الآمنة للاجئين والمشردين.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): تهنئكم كوت ديفوار، سيدي الوزير، على القيادة المتميزة لبلدكم لأعمال مجلس الأمن، وتعرب عن شكرها للوفد البريطاني على تنظيم هذه الجلسة الهامة المكرسة للحالة في ميانمار. كما يشكر وفد بلدي الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الإعلامية المفصلة بشأن حالة الروهينغيا في ميانمار وبنغلاديش. وأخيرا، نشكر وكيل الأمين العام، السيد تيغيغنيوورك غيتو، المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسيدة كيت بلانشيت، سفيرة النوايا الحسنة لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إحاطتيهما الإعلاميتينالمميزتين.

لا تزال الحالة في ميانمار - ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالمشردين واللاجئين من الروهينغيا وحقوق الإنسان في ولاية راخين - توجه انتباه المجتمع الدولي، بعد مرور سنة منذ بداية الأزمة على في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، التي أدت إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان، معظمهم من النساء والأطفال. وعلى الرغم من التقدم المحرز منذ إيفاد بعثة مجلس الأمن إلى ميانمار وبنغلاديش من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ١ أيار/مايو، لا تزال هناك تحديات هائلة فيما يتعلق بالشروط اللازمة لعودة لاجئين الروهينغيا إلى ديارهم والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان المعقدة. ولا تزال كوت ديفوار مقتنعة بالحاجة إلى العمل بشكل جماعي من أجل التوصل إلى حل دائم وقابل للاستمرار للأزمة بغية وضع حد للمأساة التي يعاني منها مواطني الروهينغيا في بنغلاديش وميانمار يوميا.

علاوة على ذلك، من المهم التأكيد على أنه لن يكون التوصل إلى أي حل دائم لهذه الأزمة ممكنا دون المشاركة الكاملة من جانب ميانمار. ولذلك، يرحب وفد بلدي بالتزام حكومة ميانمار بالعمل من الآن فصاعدا مع الأمم المتحدة في إطار مذكرة التفاهم الثلاثية الموقعة في ٦ حزيران/يونيه، مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتعاون الوثيق مع السيدة كريستين شرانر بورغنر، المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى ميانمار. وفي هذا الصدد، يشجع بلدي سلطات ميانمار على العمل بجد نحو إعادة بناء الثقة، التي ستكون العامل الحاسم في ضمان فعالية العودة الطوعية للاجئين الروهينغيا في ظروف آمنة وكريمة ومستدامة إلى مواطنهم الأصلية أو إلى موقع يختارونها، وفقا للبيان الرئاسي S/PRST/2017/22 الصادر في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، وفي إطار الوفاء بهذا الالتزام، سيكون من المناسب لحكومة

ميانمار أن تنظر في خيارات لتسهيل الوصول إلى وكالات الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها على نطاق أوسع، ولا سيما في ولاية راخين، لتمكينها من تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين.

لا تزال كوت ديفوار ترى أن التعاون الحقيقي والمستدام بين بنغلاديش وميانمار سيسهم بشكل فعال في حل الأزمة. وفي هذا الصدد، يرحب بلدي بالتوقيع على اتفاق في ١٠ آب/أغسطس بين البلدين فيما يتعلق، في جملة أمور، بإعادة اللاجئين إلى الوطن، وإنشاء خط هاتفي مباشر بين وزيري الخارجية. ويأمل وفد بلدي أن يتيح هذا الاتفاق الجديد، الذي يتماشى مع روح الاتفاق الثنائي المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بعودة لاجئي الروهينغيا الطوعية والآمنة والكريمة إلى الوطن. كما يعتقد بلدي أن التوصل لحل دائم للأزمة يتوقف على الإدارة الرصينة لأسبابه الجذرية. وتحقيقا لهذه الغاية، تشجع كوت ديفوار ميانمار على اتخاذ خطوات جريئة من أجل التوصل إلى حلول للمشاكل الأساسية.

كما تبرز مسألة عودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين من الروهينغيا مشكلة التماسك الاجتماعي، الذي يجب استعادته بين مختلف المجتمعات المحلية التي تعيش في ميانمار، ولا سيما في ولاية راخين. ويمكن للدور الذي يضطلع به المجتمع المدني أن يكون حاسما في هذا الصدد. ولذلك، يرحب وفد بلدي بمبادرة الزعماء الدينيين للاضطلاع بدور فيما يتعلق بتلك المسألة، ويدعم ما يقومون به من عمل بهدف تعزيز السلام والمصالحة داخل المجتمعات المحلية في بلدهم. وعلاوة على ذلك، يرى وفد بلدي أنه ينبغي اتخاذ تدابير ملموسة، على أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في ولاية راخين، لضمان مستقبل كريم ومستدام للاجئين والمشردين، الأمر الذي من شأنه التشجيع على عودتهم الطوعية. وقد كانت هذه هي فحوى توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، بقيادة الأمين العام السابق الراحل كوفي عنان، الذي نود مرة أخرى أن نشيد به. فقد أوصت اللجنة بحلول تتعلق بالتنمية الاقتصادية لولاية راخين بغية ضمان السلام والأمن في البلد وتحسين الظروف المعيشية لجميع شرائح السكان.

مما لا شك فيه أن مكافحة الإفلات من العقاب تشكل مسألة ذات أولوية فيما يتعلق بإدارة الأزمة. وكما ذكر الأمين العام بحق خلال الزيارة التي قام بها إلى مخيمات لاجئي الروهينغيا في بنغلاديش في ٢ تموز/يوليه، فإن اللاجئين يطالبون بالعدالة فيما يتعلق بحالة ربما تكون ''من أكثر القصص المأساوية فيما يتعلق بالانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان''.

تعد المعلومات الواردة في تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار التابعة لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/39/64)، الصادر في ٢٧ آب/أغسطس، الذي يلقي الضوء على الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي يرتكبها الجيش وغيره من قوات الأمن في ميانمار، مصدر قلق بالغ بالنسبة للمجلس. ولذلك، يحث وفد بلدي حكومة ميانمار على اتخاذ تدابير عاجلة لضمان محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما تلك التي تشمل النساء والأطفال. وفي هذا الصدد، ينبغي لإنشاء لجنة تحقيق مستقلة لإسناد المسؤولية عن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان أن يساعد على مواجهة التحدي المتمثل في المساءلة.

في الختام، سأكون مقصرا إن لم أشر إلى أهمية اعتماد نهج إقليمي لتسوية هذه الأزمة، الذي لا يزال ضروريا للحفاظ على السلام والأمن في ذلك الجزء من العالم. وفي هذا الصدد، يثني وفد بلدي على قيادة الحكومة الصينية ويشيد ببنغلاديش حكومة وشعبا على ما أبدوه من سخاء كبير. كما تدعو كوت ديفوار الجهات المانحة وجميع الجهات الفاعلة المعنية إلى تقديم دعم خاص، على غرار البنك الدولي، لبنغلاديش، التي وجهت انتباه المجتمع الدولي، في خطابها المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه الموجه إلى

مجلس الأمن، إلى الأضرار الممكنة للأمن التي يمكن أن تنجم عن استمرار وجود لاجئين الروهينغيا داخل أراضيها.

تدعو كوت ديفوار المجتمع الدولي مرة أخرى إلى الالتزام بقوة بدعم ميانمار في بحثها عن السلام والاستقرار، وكذلك في جهودها الوطنية لإعادة الإعمار.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام والسيد تيغيغنيورك غيتو على إحاطتيهما الإعلاميتين المفصلتين وما قدماه من ملاحظات. كما أرحب بوجود السيدة كيت بلانشيت في المجلس، سفيرة النوايا الحسنة للمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأشكرها على ما قدمته من ملاحظات لا تقدر بثمن.

لقد انقضى عام منذ اندلاع أعمال العنف الأخيرة في ولاية راخين في ميانمار، مما اضطر أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ من الروهينغيا إلى الفرار إلى بنغلاديش. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية، لا سيما في ولاية راخين، حيث ينتظر مئات الآلاف من الأشخاص مساعدتنا. كل يوم يهدر بسبب المداولات البيروقراطية يعني أننا مسؤولون بشكل جماعي عن الأرواح البشرية التي تزهق.

ونحن إذ نرحب بالتوقيع على مذكرة التفاهم بين ميانمار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للمساعدة في عملية الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين، نحث أيضا على تنفيذها بشكل كامل ونأمل في أن تتعاون السلطات في ميانمار بشكل كامل مع وكالات الأمم المتحدة. ونقدر المعلومات الواردة بشأن منح السلطات في ميانمار إمكانية الوصول إلى ٢٣ قرية، ونأمل أن تمنح أفرقة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إمكانية الوصول المستقل وغير المقيد إلى مواقع المشاريع النموذجية.

ونحض باستمرار حكومة ميانمار على مضاعفة جهودها لإيجاد الظروف المستدامة المواتية للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين والمشردين داخليا من الروهينغيا إلى ديارهم. ونعتقد أنه يجب على صانعي القرار في نايبيداو اتخاذ خطوات كبيرة، لأن إحراز التقدم في الميدان غير كافي. ولذلك سرنا أن نسمع عن المزيد من الاتصالات بين الوزارات المعنية في بنغلاديش وميانمار لمناقشة تنفيذ الاتفاق الثنائي الموقع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

لكننا نشعر ببالغ القلق إزاء استنتاجات تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار (A/HRC/39/64)، الذي صدر بالأمس، ولا سيما فيما يتعلق بالانتهاكات التي قد ترقى إلى مستوى جرائم بموجب القانون الدولي. وفي ذلك السياق، علينا أن نشدد على أنه من أجل وقف تكرار أعمال العنف، يجب معالجة مسألتي الإفلات من العقاب والمساءلة عن تلك الجرائم. وندعو الحكومة في نايبيداو إلى التعاون مع بعثة تقصي الحقائق، بما في ذلك بإتاحة إمكانية الوصول لها إلى البلد. وعلاوة على ذلك، نقدر تشكيل السلطات في ميانمار للجنة المستقلة للتحقيق ونأمل في أن تشرع في إجراء تحقيقات شفافة ومحايدة في جميع حالات انتهاكات حقوق الإنسان.

وأعتقد أنه ما من سبيل أفضل لإحياء ذكرى السيد كوفي عنان غير التركيز بشكل كامل على تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، التي ترأسها، من أجل معالجة الأسباب الجذرية للأزمة.

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أشدد على أننا لا ننسى أن ميانمار بلد من البلدان النامية باقتصاد هش معرض للكوارث الطبيعية. ويجب تعزيز نهج شامل يركز على بناء قدرة مجتمعه على الصمود ودعم القدرات الداخلية للدولة. نحن ندرك أن إعادة بناء ولاية راخين وتعافي المجتمعات المحلية فيها ستكون عملية تتطلب وقتا طويلا. يجب على المجتمع الدولي، بعد تقديم

المعونات الإنسانية الفورية، أن يركز على وضع استراتيجية طويلة الأجل لمساعدة ميانمار في إعادة بناء وتنمية ولاية راخين وأجزاء أخرى من البلد وهو ما سيتطلب المساعدة الدولية.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام على المعلومات المستكملة عن آخر التطورات في ميانمار ومحنة اللاجئين الروهينغيا الذين فروا من ولاية راخين إلى بنغلاديش قبل عام تحديدا. نحن ممتنون للسيدة كيت بلانشيت، سفيرة النوايا الحسنة لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إحاطتها الإعلامية التي تفيض بالمشاعر. ونأمل في أن يمهد انضمامها إلينا الطريق أمام إحراز تقدم نحو المصالحة والسلام المستدامين. كما نشكر المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد غيتو، على مشاركته القيمة في مناقشة اليوم.

من قبيل الصدفة، انقضى عام كامل منذ أن قدمت اللجنة الاستشارية لولاية راخين التي ترأسها الراحل الأمين العام الأسبق كوفي عنان توصياتها. نحيي ذكرى السيد عنان ونعرب عن أملنا الصادق في أن تنفذ حكومة ميانمار كافة توصيات اللجنة الـ ٨٨ لتحقيق السلام والأمن والازدهار على نحو مستدام في ميانمار، بما في ذلك في ولاية راخين.

قبل عام بالضبط، شهد المجتمع الدولي واحدة من أكبر الكوارث الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان، بنزوح أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ من لاجئي الروهينغيا الذين فروا إلى بنغلاديش منذ هجوم ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ على قوات الأمن في ميانمار الذي أشعل الأزمة الحالية. إن تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار (A/HRC/39/64) يعطي معلومات كاملة عن الوضع الراهن.

والجانب الأبرز هو أن ٦٠ في المائة من اللاجئين الروهينغيا هم من الأطفال الذين أجبروا على الفرار من ديارهم، وكما رأى أعضاء مجلس الأمن بأنفسهم في نيسان/أبريل في كوكس بازار، واضطروا إلى البقاء في مخيمات اللاجئين في ظروف صعبة للغاية. وكازاخستان تشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وجميع الشركاء في المجال الإنساني لمساعدة اللاجئين الروهينغيا بتوفير الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والمياه، من بين وسائل الدعم الأخرى.

نحن نلاحظ بعض التدابير الإيجابية التي اتخذتها حكومة ميانمار. وشجعنا بصفة خاصة الاجتماع الوزاري الأخير في نايبيداو بين ميانمار وبنغلاديش. والاتفاق على الإسراع بإعادة اللاجئين المشردين من كوكس بازار إلى ولاية راخين وإنشاء خط اتصال مباشر على المستوى الوزاري يبشران بالخير فيما يتعلق بتحقيق بعض النتائج البناءة.

وكازاخستان ترحب بمذكرة التفاهم الموقعة بين حكومة ميانمار ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حزيران/يونيه ٢٠١٨. ونأمل في منح صناديق وبرامج الأمم المتحدة من الآن فصاعدا إمكانية الوصول الآمن ومن دون عوائق إلى جميع المناطق في ولاية راخين من أجل تقديم المساعدة في حالات الطوارئ. إمكانية الوصول التي طال انتظارها تلك ضرورية للتخفيف من حدة المعاناة الإنسانية الحالية.

ولجنة التحقيق المستقلة المنشأة حديثا يمكن أن تعتبر إحدى الخطوات الرئيسية نحو تحقيق المصالحة والعدالة الانتقالية. وفي الوقت نفسه، يرى وفد بلدي أن إضافة ممثل عن المسلمين يتمتع بسمعة طيبة إلى اللجنة كان من شأنه أن يزيد بقدر كبير من مصداقيتها ويساعد على مد الجسور.

وترحب كازاخستان بافتتاح مكتب للمبعوثة الخاصة الجديدة للأمين العام إلى ميانمار، السيدة كريستين شرينر بيرغنر، في نايبيداو. ونحن على ثقة بأن المشاركة الإيجابية للسلطات في ميانمار مع المبعوثة الخاصة ستزيد من تعزيز تعاون حكومة ميانمار مع الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن أن يكون هناك حل دائم ومستدام لمسألة الروهينغيا بدون معالجة الأسباب الجذرية للأزمة. ومن بينها تلك المتعلقة بالجنسية وإعادة حقوق وحريات الروهنغيا وتخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية. ما زلنا نشهد قيودا صارمة تفرض على حرية تنقلهم، فضلا عن قيود مفروضة على الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية ومصادر كسب الرزق لأولئك الذين لا يزالون في ولاية راخين، حتى اليوم ونحن نتكلم. من البديهي أنه حينما ينعم اللاجئون الروهينغيا بالأمن ويشهدون إحراز تقدم ملموس في المجالات المذكورة آنفا وتحقيق العدالة بالنسبة لأولئك الذين عانوا من أعمال العنف الشنيعة، فإنهم سيبدأون العودة إلى المنطقة.

وبالرغم من أننا نتفهم تماما أنه لا يمكن استعادة الثقة فيما بين المجتمعات المحلية بين عشية وضحاها، وأنها ستكون عملية طويلة وصعبة، فإن وكالات الأمم المتحدة يمكن أن تكون مفيدة إذا ما أتيحت لها إمكانية الوصول والظروف اللازمة للعمل. هذه المفاوضات، إذا أريد لها أن تكون ناجحة، فإنها تتطلب المشاركة النشطة من كافة الأطراف الفاعلة. لذا يحض وفد كازاخستان حكومة ميانمار على معالجة جميع المسائل ذات الصلة بعمق وبذل كل جهد للقضاء على الأسباب الجذرية، بمساعدة المجتمع الدولي. وبالنظر إلى الطابع المعقد والآثار الطويلة الأمد للأزمات الإنسانية في ولاية راخين، نناشد جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة الأخرى الاستمرار في تقديم الدعم والمساعدة إلى بنغلاديش وميانمار للتغلب على الأزمة.

وينبغي لنا العمل بصبر ومثابرة مع الجانبين وكذلك مع الجهات الفاعلة الأخرى لتحقيق نتيجة ملموسة. ويجب على مجلس الأمن ألا يواصل النظر في حالة الروهنغيا فحسب، بل وأن يسعى إلى حلها بصورة مرضية. ووفد كازاخستان ملتزم بدعم جميع جوانب العمل المتعدد الأطراف للتوصل إلى حل مستدام لمحنة لاجئي الروهينغيا.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (تكملت بالإنكليزية): نشكر المملكة المتحدة على تنظيم هذه الجلسة، ويسعدنا أن نراكم، تترأسونها، سيدي الرئيس. وأود أن أشكر أيضا الأمين العام أنطونيو غوتيريش على حضوره معنا هنا بعد ظهر هذا اليوم وعلى إحاطته الإعلامية بشأن الحالة الأمنية والإنسانية في ميانمار. ونرحب أيضا بتيغيغنيورك غيتو، المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكيت بلانشيت، سفيرة النوايا الحسنة للمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ونعرب عن تقديرنا لإحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين.

ومن الواضح أن حكومة ميانمار بذلت جهودا في محاولة لمعالجة الحالة في ولاية راخين عقب الزيارة التي قام بها مجلس الأمن وعمليات المتابعة. ومن المؤكد أنه يتعين بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، وتدابير المساءلة المتعلقة بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، وتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، وكذلك في العديد من المجالات الأخرى، من أجل تحقيق السلام الدائم والمصالحة في ميانمار.

إن مذكرة التفاهم الموقعة بين حكومة ميانمار واثنتين من وكالات الأمم المتحدة؛ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨، تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، الذي نأمل أن ييسر الظروف اللازمة للعودة الآمنة والطوعية والمستدامة والكريمة، وإعادة توطين اللاجئين. وإنه لأمر حيوي فعلا ضمان التنفيذ الفوري والكامل لهذا الاتفاق.

لقد أتاحت الزيارة التي قام بها المجلس إلى ميانمار وبنغلاديش في أيار/مايو الماضي، الفرصة لمعاينة الحالة في مخيمات اللاجئين التي لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ. ولذلك، فإننا نشدد على الحاجة إلى معالجة الحالة الإنسانية المتدهورة ومعاناة الأشخاص الذين فروا من ديارهم، ولا سيما النساء والأطفال.

وعلى الرغم من الحالة الإنسانية المزرية، تستحق الجهود التي تبذلها حكومة بنغلاديش لتوفير الأمان والمساعدة الإنسانية للاجئين بالغ الثناء. ومن ناحية أخرى، فإن حجم الدمار ونطاقه يستلزمان تقديم المزيد من الدعم المالي واللوجستي لبنغلاديش، والأمم المتحدة والشركاء الآخرين في المجال الإنساني، المنخرطين في هذه الجهود.

وبطبيعة الحال، فإنه بسبب التحديات المعقدة التي تواجهها ولاية راخين فإنها بحاجة إلى حل سياسي يتطلب استراتيجية شاملة تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمة من خلال المصالحة والسلام والاستقرار والتنمية. وفي هذا السياق، ما برح التنفيذ السريع والفعال لتوصيات اللجنة الاستشارية حيويا تماما.

ونشدد على ضرورة إيجاد آلية تحقيق شفافة ومستقلة تكفل المساءلة عن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالمبادرة التي اتخذتها حكومة ميانمار بإنشاء لجنة تحقيق مستقلة تضم شخصيات دولية أيضا. وفي هذا الصدد، نشدد على ضرورة الإسراع بهذه العملية من أجل ضمان المصالحة والسلام والاستقرار في ولاية راخين.

وما برح العمل الثنائي بين بنغلاديش وميانمار مهما جدا لضمان العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين وفي هذا السياق، أحطنا علما بشكل إيجابي باجتماع ميانمار - بنغلاديش الوزاري الذي عقد مؤخرا في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٨. ونشجع كلتا الحكومتين على الإسراع بتنفيذ مذكرة التفاهم المتفق عليها.

ومن المهم أيضا أن يواصل المجلس الحفاظ على وحدته، وأن يعزز تعاونه مع حكومتي ميانمار وبنغلاديش، فضلا عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في معالجة الحالة. ونحن ندعم ونشجع انخراط المبعوث الخاص مع حكومة ميانمار وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، بهدف بناء الثقة والثقة المتبادلة من أجل تمهيد الطريق أمام المزيد من التعاون في تسوية الحالة في ولاية راخين.

السيد العتيبي (الكويت): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة، ونرحب برئاستكم لها.

ونعرب عن بالغ تقديرنا لتواجد معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش معنا اليوم وعلى إحاطته القيمة للمجلس. معالي الأمين العام إن تواجدكم معنا اليوم هو دلالة كبيرة على ما تمثله هذه القضية الإنسانية له، ولأعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره. ونثمن عاليا ما تبذلونه من جهود حثيثة تجاه أزمة أقلية لاجئي الروهينغيا، ونؤكد على دعمنا الكامل لمساعيكم النبيلة.

كما أود أن أشكر السيد غيتو من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسيدة كيت بلانشيت سفيرة النوايا الحسنة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على إحاطتيهما القيمتين.

يصادف شهر آب/أغسطس مرور عام كامل على بداية أعمال العنف في ولاية راخين في ميانمار. وما نجم عن تلك الأعمال من تشريد أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ شخص من أقلية الروهينغيا إلى بنغلاديش، وذلك بحسب إحصاءات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ليصل إجمالي لاجئي الروهينغيا في أكبر مخيمات اللاجئين في العالم إلى ١,١ مليون لاجئ.

كما وتأتي جلسة اليوم بعد يوم واحد من صدور تقرير فريق تقصي الحقائق في ميانمار (A/HRC/39/64)، الذي تضمن توثيقا لجرائم تصل إلى مستوى الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في ميانمار. ولقد أكد التقرير استنتاجات كثير من المنظمات الدولية حول تلك الجرائم، ويتفق كذلك مع ما شاهدناه خلال زيارة مجلس الأمن إلى ولاية راخين وما استمعنا إليه من شهود عيان لهذه الجرائم لدى لقاءاتنا بلاجئي الروهينغيا في مخيمات كوكس بازار.

إن العالم يتابع مجريات جلستنا اليوم في مجلس الأمن، وهو يتوقع منا على أقل تقدير أن نستمر في موقفنا الأخلاقي والإنساني فوق أي اعتبارات سياسية للتعامل مع واحدة من

أسوأ الكوارث التي عرفها تاريخنا المعاصر – تلك الكارثة التي لا تزال تعيشها أقلية الروهينغيا التي تعرضت للقتل والتعذيب نتيجة اضطهادهم وتشريدهم القسري، بما يمكن وصفه بأنه تطهير عرقي، بغرض محو ثقافتهم وهويتهم.

ومنذ زيارة مجلس الأمن إلى بنغلاديش وميانمار في نهاية شهر نيسان/أبريل، لاحظنا اتخاذ حكومة ميانمار بعض خطوات تجاه حل هذه القضية الإنسانية. فالاجتماعات بين المسؤولين في كل من بنغلاديش وميانمار، وتوقيع مذكرات تفاهم، وإنشاء هيئة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، هي خطوات إيجابية وجيدة، إلا أنها غير كافية ولم تترجم عمليا على أرض الواقع.

فالخطوات والمطالب التي حددها مجلس الأمن في بيانه الرئاسي (S/PRST/2017/22) وتوصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، بقيادة كوفي عنان، هي مطالب واضحة ومحددة، وتهدف إلى معالجة أساس الأزمة، وإنهاء معاناة اللاجئين وعودتهم طوعيا وبأمان وكرامة إلى موقع ديارهم الأصلي في ميانمار. إن تلك العودة الطوعية لا يمكن لها أن تبدأ إلا بعد اتخاذ سلسلة من الإجراءات التي تستند على بناء الثقة لضمان عودة آمنة وحياة كريمة في ولاية راخين.

وأود أن أشير إلى بعض التدابير التي ينبغي اتخاذها قبل العودة الطوعية للاجئين وهي: إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة حول الجرائم المرتكبة بحق أقلية الروهينغيا في ولاية راخين؛ دعوة حكومة ميانمار إلى اتخاذ جميع التدابير الكفيلة بإنهاء العنف والتمييز العرقي فورا، ومنع الاستخدام المفرط للقوة في حق المدنيين في ولاية راخين؛ إغلاق كافة المخيمات التي تعرف بمخيمات المشردين داخليا. ونحث أيضا حكومة ميانمار على اتخاذ ما يلزم من التدابير لمكافحة التحريض على العنف أو الكراهية واستعادة السلام والوئام بين مختلف الطوائف، في ظل سيادة القانون؛ والسماح بدخول وكالات الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها والسماح لجميع من هم في ولاية راخين بحرية التحرك بشكل آمن ودون عوائق؛ القضاء على الأسباب الرئيسية لأزمة أقلية الروهينغيا، دون تمييز وبصرف النظر عن العرق أو الدين، ومنحهم حقهم الأصيل في الجنسية، وهو الأمر الذي أكدته الجمعية العامة في قرارها ٢٣٣/٧٠ العام الماضي؛ والبدء بإصلاحات شاملة اجتماعية واقتصادية تتواكب مع القضاء على الأسباب الرئيسية لأزمة لاجئي الروهينغيا.

إن المأساة الإنسانية التي يعيشها لاجئي الروهينغا تتطلب من المجتمع الدولي مضاعفة الجهود من أجل التخفيف من معاناتهم اليومية. ففي الوقت الذي نعقد فيه جلستنا اليوم، تواجه مخيمات اللاجئين تحديات الأمطار الموسمية والفيضانات، مما أدى إلى انهيار بعض من الملاجئ من جراء الأعاصير والانزلاقات الطينية.

في الختام، فإن الفقرة ٣ من المادة الأولى في الفصل الأول من الميثاق تؤكد أهمية ”تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الأنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً، والتشجيع على ذلك إطلاقا، بلا تمييز، بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء“. هذا هو الميثاق الذي تعاهدنا نحن شعوب العالم على الالتزام به، لتفادي ويلات الحرب التي عاشتها أجيال سابقة. إنه الميثاق الذي يحدد مسار مستقبل أجيالنا؛ إنه الميثاق الذي يدعونا إلى البقاء متحدين في مواجهة جميع القضايا التي تتهدد السلم والأمن الدوليين؛ إنه الميثاق الذي يجعلنا نتسامى على خلافاتنا السياسية من أجل حماية الناس الضعفاء الذين يبحثون عن حل نهائي لمحنتهم، وحماية لاجئين التقينا بهم في كوكس بازار وراكين، واستمعنا إلى همومهم ومعاناتهم وطلبوا منا عدم نسيان مطالبهم لدى مغادرتنا للاجئهم.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): في البداية، يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام

أنطونيو غوتيريش على إحاطته الإعلامية الواضحة والمفصلة. كذلك نشكر السيد تيغيغنيوورك غيتو، المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسيدة بلانشيت، سفيرة النوايا الحسنة لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على عرضها القيم والمؤثر.

في أعقاب الهجرات الجماعية التي وقعت في آب/أغسطس من العام الماضي، وأرغمت أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ شخص من طائفة الروهينغا على الفرار من ميانمار إلى بنغلاديش، أبدى وفدي اهتماما خاصا بحالة اللاجئين من الأقليات العرقية، الذين ما زالوا يعيشون في ظروف هشة في المراكز المجتمعية في بنغلاديش. ونشيد بالجهود التي تبذلها حكومة بنغلاديش وشعبها، بمساعدة من الأمم المتحدة وشركائها من المنظمات غير الحكومية، لتوفير الأمن، والمأوى وتقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع الأشخاص الذين فروا من العنف، ونشجعها على مواصلة القيام بذلك حتى يستطيع الناس العودة إلى ديارهم في ميانمار، طوعا وفي أمان وكرامة.

في إطار الجهود الرامية إلى معالجة الأزمة، قام وفد عامل مؤلف من أعضاء المجلس بزيارة بنغلاديش وميانمار في نيسان/أبريل وأيار/مايو، حيث زار أماكن معينة وأُتيحت للوفد فرصة إجراء محادثات مع السلطات الحكومية والعسكرية ومع المسؤولين على مختلف المستويات. وفي وقت لاحق، في حزيران/يونيه وتموز/يوليه، قامت المبعوثة الخاص للأمين العام إلى ميانمار، السيدة كريستين بورجوني، بزيارة إلى المنطقة وزارت ولاية راخين، وعقدت اجتماعات مع سلطات ميانمار. وفي إطار سلسلة من الزيارات، تجدر الإشارة بشكل خاص إلى الزيارة التي قام بها في أوائل تموز/يوليه وفد برئاسة الأمين العام أنطونيو غوتيريش، الذي وصل إلى مقاطعة كوكس بازار، واجتمع مع رئيس وزراء بنغلاديش.

تثني غينيا الاستوائية على حسن الاستقبال والمساعدة اللذين قدمتهما السلطات في كل من البلدين ووكالات الأمم المتحدة إلى جميع الوفود لتيسير عملها. ومع ذلك، نتشاطر أيضا مختلف الشواغل إزاء حالة اللاجئين في المراكز المجتمعية، فضلا عن الانتكاسات التي حالت حتى الآن دون العودة الطوعية الواسعة والآمنة التي تدعمها تسوية سياسية، وضمان حقوق الروهينغا في ميانمار. وفي هذا الصدد، نحض حكومة ميانمار على مضاعفة جهودها الرامية إلى تهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين والمشردين داخليا من طائفة الروهينغا إلى ديارهم في ولاية راخين.

مع ذلك، يرحب وفد بلدي بالعديد من الجوانب الموضحة في الرسالة المؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لميانمار، بما في ذلك: تنفيذ آلية مؤسسة الاتحاد للمساعدة الإنسانية وإعادة التوطين والتنمية في ولاية راخين، من أجل تقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع المجتمعات المحلية المحتاجة وتنسيق هذه المساعدة؛ إن التوقيع في ٦ في حزيران/يونيه على مذكرة تفاهم بين حكومة ميانمار ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يمهد الطريق ليس فقط أمام تقديم المساعدة في المراحل المختلفة للعودة وإعادة التوطين في عملية الإعادة إلى الوطن، ولكن أيضا من أجل تحسين المساعدة الإنسانية المقدمة وفرص كسب العيش للعائدين، ولجميع الطوائف في ولاية راخين؛ إعلان الحكومة بأنها لا تقبل أي انتهاك لحقوق الإنسان وأنها سوف تتخذ الإجراءات اللازمة ضد أي شخص يرتكب جريمة وفقا للقانون، شريطة أن تكون تلك الاتهامات معززة بما يكفي من الأدلة؛ والالتزام العلني من جانب حكومة ميانمار بتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، فضلا عن إنشاء اللجنة الوزارية لتنفيذ التوصيات.

أخيرا، في ضوء هذه التأكيدات، أود أن أختتم بياني بتشجيع جميع الدول الأعضاء في المجلس والمجتمع الدولي على مواصلة الدور البناء في تهيئة الظروف الخارجية اللازمة لتيسير المشاورات والحوار لتمكين حكومة ميانمار من إيجاد حل لهذه الحالة.

السيدة كوردوفا سوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الإعلامية، ونغتنم هذه الفرصة لكي نؤكد مجددا أقصى دعمنا للعمل الهام الذي يقوم به. ونقدر أيضا الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد تيغيغنيوورك غيتو، المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونشكر السيدة بلانشيت، سفيرة النوايا الحسنة لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

بعد عام من أعمال العنف التي وقعت في ولاية راخين، يؤكد وفد بلدي مجددا إدانته وقلقه العميقين إزاء تلك الأحداث التي لا تزال تقع، مما أدى إلى تشريد ما يقرب من ٩٠٠ ٠٠٠ شخص من طائفة الروهينغا ولجوئهم إلى بنغلاديش. ومما لا شك فيه أن أعمال العنف هذه لا يمكن أن تمر من دون عقاب. ولذلك، يكرر وفد بلدي ضرورة إجراء التحقيق على النحو الواجب، وتحديد هوية المسؤولين عن تلك الأفعال، وتقديمهم إلى العدالة عن أفعالهم أمام المحاكم المختصة. إن الإفلات من العقاب أمر غير مقبول ويتعارض مع الهدف الرئيسي والعمل من أجل تحقيق المصالحة في البلد وفي ولاية راخين.

نبرز إنشاء لجنة مستقلة للتحقيق في أواخر تموز/يوليه للتحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت منذ آب/أغسطس ٢٠١٧. ونبرز أيضا الجهود التي تبذلها حكومة ميانمار نحو إنشاء اللجنة، ولا سيما تحديد برنامج عملها، وإنشاء أمانة متخصصة لمساعدة اللجنة هناك. وفي ذلك الصدد، نحض جميع الوكالات والمؤسسات في حكومة ميانمار على التعاون مع التحقيقات التي تجريها اللجنة، ولا سيما في جمع البيانات والمعلومات والحصول على شهادات الشهود. ونأمل أن يُجرى عمل اللجنة وفقا لمبادئ الاستقلالية والحياد والموضوعية والشفافية والنزاهة والكفاءة المهنية.

علاوة على ذلك، ولمنع وقوع أحداث مماثلة مرة أخرى، يتحتم على حكومة ميانمار التركيز على منع خطاب الكراهية والفصل والاضطهاد؛ وعليها بدلاً من ذلك تعزيز الحوار والوساطة والتفاوض لضمان أمن وسلامة جميع سكانها دون أي تمييز عرقي أو إثني أو ديني.

ومن المهم أيضا أن تقوم حكومة ميانمار بتحليل الأسباب الجذرية للأزمة، وأن تمتثل امتثالا تاما للتوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لولاية راخين، والتي توفر خريطة طريق واضحة من أجل الحل السلمي لهذه الحالة الحساسة، لا سيما فيما يتعلق بمسألة الجنسية والتنمية المستدامة للسكان الروهينغيا واحترام حقوقهم. وفي السياق نفسه، يجب علينا أن نواصل العمل بجد وإظهار مزيد من التقدم في جهودنا نحو العودة الكريمة والمستنيرة والطوعية للاجئين والمشردين داخليا في ولاية راخين. ومع وضع ذلك في الاعتبار، فإننا نسلط الضوء على إنشاء لجنة وزارية لهذا الغرض ولجنة استشارية لمتابعة الأنشطة التي تقوم بها اللجنة.

ونرحب بالتنسيق والأعمال التقنية التي تضطلع بها حكومة ميانمار ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة في ٦ حزيران/يونيه. كما لاحظنا أن خطة العمل المتفق عليها تشمل مبادرات لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وتحسين الخدمات الصحية والتعليم، وتهيئة الظروف لتعزيز التعايش السلمي فيما بين الطوائف في ولاية راخين الشمالية. ونأمل أن يشكل تنفيذ مذكرة التفاهم أداة فعالة لتسوية أوضاع اللاجئين والمشردين داخليا.

إننا نرحب بزيادة التنسيق والتعاون بين الوكالات والهيئات الإنسانية من أجل نشر وتوفير المساعدة الإنسانية. وعلى وجه

الخصوص، فإننا نسلط الضوء على زيادة نشاط اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونلاحظ الاستعداد والانفتاح اللذين أبدتهما حكومة ميانمار للعمل مع المبعوث الخاص للأمين العام للوقوف على أفضل السبل لمعالجه المشاكل والتحديات التي يواجهها البلد. وفي هذا الصدد، نبرز الاتفاق على فتح مكتب للمبعوث الخاص في مدينة نايبيداو..

كما نشعر بالقلق إزاء ما ورد في المعلومات العملياتية المستكملة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ١٩ تموز/يوليه، التي أفادت بأن أكثر من ٠٠٠ ١١ شخص ما زالوا يدخلون بنغلاديش منذ بداية هذا العام، هربا من الاضطهاد وانعدام الأمن. تلك مسألة يجب على حكومة ميانمار معالجتها على وجه السرعة. غير أنه يجب أيضا تلبية الاحتياجات الملحة في بنغلاديش، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى الأمهات اللاتي أنجبن في مخيمات اللاجئين؛ وضرورة تحسين توزيع المواد الغذائية والمساعدات الإنسانية، مع كفالة تأثر المجتمعات المضيفة بأقل قدر ممكن؛ وتوفير المياه والصرف الصحي لتجنب تفشي أمراض مثل الدفتيريا، التي يعاني منها ٠٠٠ ٨ شخص وفقا لمنظمة الصحة العالمية.

يسلم وفد بلدي ويشيد بالجهود التي ما فتئت تبذلها حكومة بنغلاديش على مدار العام الماضي فيما يتعلق باللاجئين في البلد. ومن هذا المنطلق، يتحتم على المجتمع الدولي والأمم المتحدة بذل كل ما في وسعهما لدعم المجتمعات المضيفة في بنغلاديش، لا سيما في الأجل القصير، مع الأخذ في الاعتبار أن الرياح الموسمية قد يكون لها أثر مدمر على السكان الروهينغيا في مخيمات كوكس بازار.

أخيرا، من المهم الإشارة إلى أن بنغلاديش ليست مسؤولة عما حدث في ميانمار، والتأكيد على ذلك. فقد رحبت بالإيثار باللاجئين الروهينغيا، وعليه فهي بحاجة إلى الدعم الكامل من المجتمع الدولي، والحوافز لتنميتها في كل من الأجل القصير والمتوسط والطويل، إذ إن التدفق غير المتوقع لأكثر من ٠٠٠ ٩٠٠ لاجئ يؤثر تأثيرا كبيرا على اقتصاد بنغلاديش وعلى السياسة والمجتمع فيها. ينبغي أن تحظى حكومة بنغلاديش وشعبها بالدعم الكامل من الأمم المتحدة، وهيئات التمويل الدولية، والجهات الفاعلة والآليات الإقليمية ودون الإقليمية، لكي تتمكن من مواصلة تعاونها حتى يتسنى ضمان العودة الآمنة للاجئين والمشردين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد سوان (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على ترؤس هذه الجلسة الهامة، ورئاسة المملكة المتحدة الناجحة لمجلس الأمن هذا الشهر.

في البداية، أود أن أشيد بالراحل السيد كوفي عنان، الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، الذي أسهم إسهاما هائلا في جهودنا الرامية إلى إيجاد حلول دائمة للمشاكل التي تهدد السلام والتقدم في ولاية راخين. عندما تولى مسؤولية قيادة اللجنة الاستشارية لولاية راخين، بناء على طلب من مستشارة الدولة داو أونغ سان سو كي، أراد لميانمار أن تنجح في بلوغ أهداف السلام والرخاء والأمن والتقدم. لقد رحب الجميع بتوصيات اللجنة بوصفها خطوات هامة لتحقيق السلام الدائم والتنمية في ولاية راخين. وسيظل شعب ميانمار دائما ممتنا لما قدم من دعم قيم ومشورة حكيمة في الانتقال الديمقراطي للبلد. ينبغي لنا جميعا أن نتعلم من طريقته لحل النزاعات بالوسائل السلمية مع اتباع نهج بناء ومُهتم.

كانت معالجة المسائل المعقدة والمتجذرة في ولاية راخين جزءا أساسيا وبالغ الأهمية من الجهود التي تبذلها حكومة ميانمار في بناء السلام والمصالحة الوطنية في البلد. في أيار/مايو ٢٠١٦،

وبعد مرور شهرين فقط على تولي مسؤولية الدولة، أنشأت الحكومة اللجنة المركزية لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في ولاية راخين. وبعد ذلك بقليل، في ٥ أيلول/سبتمبر، تم إنشاء اللجنة الاستشارية لولاية راخين برئاسة السيد عنان. وكلفت اللجنة بالنظر في التحديات المعقدة التي تواجه ولاية راخين، واقتراح الاستجابات لتلك التحديات.

وبعد أقل من شهر، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، قامت جماعة إرهابية دينية متطرفة تسمى مجاهدين أكا مول التي عُرفت فيما بعد باسم جيش إنقاذ روهينغيا أراكان، بشن أول هجوم على ثلاثة من مواقع الشرطة الحدودية في ولاية راخين الشمالية. وتسبب الهجوم المبيت والمنظم تنظيما جيدا في مقتل ١٣ من أفراد الأمن وغيرهم من المدنيين. وكان هدفهم واضحاً – التحريض على العنف ولفت الاهتمام الدولي إلى هذه المسألة في وقت كان العالم بأسره يرحب بالانتقال الديمقراطي السلمي في بلدنا.

وفي ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٧، قدمت اللجنة الاستشارية لولاية راخين تقريرها النهائي إلى حكومة ميانمار. وتهدف التوصيات الـ ٨٨ إلى إرساء السلام والاستقرار الدائمين في ولاية راخين. إن التحديات هائلة ومتعددة الجوانب وتتطلب مهام متعددة، لكننا رحبنا بالتقرير وقررنا الاضطلاع بمهمة تنفيذ التوصيات بحسن نية إلى أقصى حد ممكن، في غضون أقصر إطار زمني ممكن، وبما يتماشى مع الحالة على أرض الواقع.

بعد ذلك، وفي الساعات الأولى من يوم ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، وبعيد بضع ساعات من تقديم السيد عنان تقريره النهائي، شن جيش إنقاذ روهينغيا أراكان هجمات مسلحة، منسقة ومتزامنة ومبيتة ومخطط لها جيدا، على ٣٠ موقعا من مواقع حرس الحدود ومقر قيادة كتيبة تابعة للجيش في راخين الشمالية. وتسببت الهجمات في مقتل العشرات من رجال الأمن والعديد من المدنيين الأبرياء. كما قتل جيش إنقاذ روهينغيا أراكان بوحشية أكثر من ٢٥٠ شخصا من الأقليات العرقية غير المسلمة في راخين الشمالية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وفي نفس اليوم الذي هاجم فيه جيش إنقاذ روهينغيا مواقع الأمن، ارتكبوا مذبحة بحق ١٠٠ هندوسي، وهو أمر موثق توثيقا جيدا. وقد أثارت هجمات جيش إنقاذ روهينغيا ردا منطقيا ويمكن توقعه من قوات أمن ميانمار لحماية حياة وممتلكات كل مواطن، مما أدى إلى التشريد الجماعي اللاحق للسكان.

تلك حقائق واضحة ولا شيء غير الحقيقة، لكن وسائل الإعلام الرئيسية قللت من شأنها أو تجاهلتها.

إن الهجمات العنيفة لم تحدث بالصدفة، حيث كان إرهابيو جيش إنقاذ روهينغيا أراكان، والمدبرين الأجانب الذين يقفون وراءهم، يعلمون بشكل جيد أن قوات الامن في ميانمار سترد على هجماتهم بكل قوة. كما كان يجب عليهم أن يتوقعوا نزوح الناس من شمال راخين إلى بنغلاديش. وقد تم التخطيط لهذه الأحداث وتنفيذها بشكل جيد بدعم من منظمات إرهابية أجنبية.

إن المشاكل الإنسانية الخطيرة الحالية والمعاناة التي لا توصف للسكان المدنيين الأبرياء من جميع الطوائف في ولاية راخين قد حسب جيش إنقاذ روهينغيا أراكان حسابها وحرض عليها وكان السبب فيها. وتجلى هدفه في تقويض التزام حكومة ميانمار وجهودها لإيجاد حل دائم، من خلال التنفيذ السريع لتوصيات اللجنة، وتحقيق أقصى قدر من الضغط الدولي على ميانمار لتحقيق أهدافه السياسية.

كان يمكن أن يكون اجتماعنا هنا اليوم مختلفًا لو لم تكن هناك هجمات إرهابية. وكان يمكن أن يكون مناسبة أكثر ملاءمة لتقييم تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، أو مؤتمر دولي للتعهد بتقديم معاهدات للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالنيابة عن جميع المجتمعات المحلية في راخين. لقد أثرت الهجمات الإرهابية

الاستفزازية في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وأغسطس ٢٠١٧ على مجهودنا الجدي لبناء مستقبل سلمي وعادل ومزدهر لشعب راخين. لكن لا شيء سيوقف تصميمنا على مواصلة جهودنا لتحقيق أهدافنا.

إننا نتشاطر التعاطف والاهتمام العميق بجميع المشردين، لا سيما النساء والأطفال. ونعتقد أننا سنتمكن من حل المسألة مع جارتنا بنغلاديش إذا عملنا معا بطريقة ودية وبروح حسن الجوار. لقد تواصلنا مع بنغلاديش عن طريق إرسال وفود وزارية. ووجهنا الدعوة إلى وزير خارجية بنغلاديش، السيد أبو الحسن محمود علي، لزيارة ميانمار في أوائل هذا الشهر. لقد وافق الجانبان من بين أمور أخرى، خلال زيارته على الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها، لتسريع تنفيذ الاتفاقات الثنائية بشأن العودة إلى الوطن، وإنشاء خط مباشر بين البلدين على المستوى الوزاري. وخلال الشهرين الفاصلين بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وقعنا ثلاثة اتفاقات مع بنغلاديش لتسهيل إعادة الأشخاص الذين تم التحقق منهم والذين عبروا إلى بنغلاديش في أعقاب الهجمات الإرهابية التي نفذها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان، في شهري تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وآب/أغسطس ٢٠١٧. ووفقا للإتفاق المتعلق بالترتيبات المرتبطة بالإعادة إلى الوطن، كان من المقرر أن تبدأ عملية العودة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

تماشيا مع هذه الاتفاقات الثنائية، إتخذت ميانمار ترتيبات بحماس لإعادة المشردين الذين تم التحقق منهم. وقد كنا على استعداد لاستلام الدفعة الأولى من العائدين الذين تم التحقق منهم منذ تاريخ ٢٣ كانون الثاني/يناير. وفي شهر شباط/فبراير، زودتنا بنغلاديش بقائمة تضم ٨ ٠٣٢ شخصاً، بدون توقيعات أو بصمات أو صور فوتوغرافية مناسبة أو الأكثر أهمية، لم تزودنا بالوثائق المناسبة التي اتفق عليها الجانبان. ورغم الصعوبات في التحقق جراء عدم توفر المعلومات الكافية، تمكننا من التحقق من ٣ ٩٥٢ عائدًا اعتبارًا من تاريخ ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٨. كما أننا مستعدون لاستقبال الأشخاص المدرجين في قائمة تضم أكثر من ١ ٢٠٠ من المسلمين والهندوس الذين تم التحقق منهم وأطلعنا بنغلاديش عليها. ولكننا لم نتلق بعد عائداً واحداً على الرغم من طلباتنا المتكررة بإعادة توطينهم. إننا ندعو بنغلاديش إلى الوفاء بالتزاماتها وفقا للاتفاقات الثنائية بحيث تسمح دون إبطاء بعودة الأشخاص الذين تم التحقق منهم الذين وافقوا على العودة إلى راخين طواعية.

وثمة مسألة هامة أخرى تتمثل في العودة المنهجية للمشردين المقيمين على خط الحدود. وبما أن احتلال المنطقة الواقعة على بعد ١٥٠ قدما من الحدود الدولية غير قانوني، فإن هؤلاء الأشخاص يضعون أنفسهم دون قصد في وضع يمكن أن يؤثر على استقرار البلدين المتاخمين للحدود. ومن الممكن جداً أن تصبح المناطق موطئ قدم إرهابي لجيش إنقاذ روهينغيا أراكان. وفي هذا الصدد، طلبنا من سلطات بنغلاديش ألا تقدم لهم أي مساعدة من جانبها على الحدود، وبدلا من ذلك، نحن الآن نرتب لتقديم المساعدات الإنسانية لهم من جانب ميانمار.

وعلاوة على ذلك، وقعت حكومة ميانمار أيضا مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للمساعدة على إعادة توطين العائدين وإعادة تأهيلهم بسرعة وكفاءة. لقد قمنا بالفعل بتحديد مواقع إعادة التوطين المحتملة. وفي ٧ آب/أغسطس، مُنح مسؤولو الأمم المتحدة إمكانية الوصول إلى ٢٣ قرية في ١٣ منطقة قروية تم اختيارها خلال المرحلة الأولى من برنامج التقييم. وتم تحديد ثلاث مناطق قروية إضافية لإعادة توطين المشردين داخليا المقيمين بالقرب من خط الحدود. ونحث فريق الأمم المتحدة على بدء برنامج التقييم في أقرب وقت ممكن.

تواصل الحكومة تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، بجدية. وقد تم تنفيذ واحد وثمانين من أصل ٨٨ توصية

أو يجري تنفيذها. وخلال عملية التنفيذ، تعلق الحكومة أهمية كبيرة على مشورة المجلس الاستشاري ورأيه، برئاسة السيد سوراكيارت ساثيراثاي، نائب رئيس الوزراء السابق لتايلند. وقد قدم المجلس الاستشاري تقريره النهائي في ١٦ آب/أغسطس. ويتضمن التقرير توصيات نهائية متوازنة وقابلة للبقاء، ستلقى بالتأكيد اهتمامنا الجاد.

إننا ندرك الدور الحاسم للأمم المتحدة في معالجة قضية راخين، والأزمة الإنسانية الحالية على وجه الخصوص. وقمنا في شهر نيسان/أبريل الماضي، بتيسير زيارة أعضاء مجلس الأمن وممثلي البلدان المجاورة ورئيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا. رحبنا بتعيين السفيرة كريستين شرانير برغنر مبعوثة خاصة للأمين العام. ونعتقد أنه يمكننا الحفاظ على علاقة بناءة ومثمرة مع المبعوثة الخاصة. لقد سهلنا افتتاح مكتبها في نايبيداو.

أود أن انتقل الآن إلى موضوع المساءلة. لقد أوضحت حكومة ميانمار موقفها بوضوح تام بأنها لن تتغاضى عن أي انتهاكات لحقوق الإنسان. وسيتم اتخاذ إجراء ضد أي شخص في حال وجود أدلة كافية. وفي هذا الصدد، أنشأت الحكومة لجنة مستقلة للتحقيق برئاسة السفير روزاريو مانالو، وهو دبلوماسي بارز يتمتع بخبرة واسعة في مجال حقوق الإنسان. وتضم اللجنة أيضاً السفير كينزو أوشيما، وهو دبلوماسي بارز آخر، وعضوين بارزين من ميانمار.

إن اللجنة مكلفة بالتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان والقضايا ذات الصلة عقب الهجمات الإرهابية التي وقعت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ و ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، بهدف السعي إلى تحقيق المساءلة والمصالحة، وكذلك صياغة توصيات بشأن الخطوات التي يجب اتخاذها لضمان تحقيق السلام والاستقرار في ولاية راخين. وسوف تقدم اللجنة تقريرها إلى رئيس ميانمار في غضون عام، بما في ذلك توصياتها التي أعدت على أساس نتائج تحقيقاتها.

وستطبق اللجنة عند تنفيذ تفويضها، بشكل خاص قانون لجنة التحقيق لعام ١٩٥٠، والذي يمنح اللجنة السلطة اللازمة للتحقيق. كما ستستفيد اللجنة من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي حيثما ينطبق ذلك. وستوفر حكومة ميانمار الحماية لجميع من هم على اتصال باللجنة، ولا سيما الضحايا والشهود. وستضطلع اللجنة بولايتها مع مراعاة مبادئ الاستقلال والنزاهة والموضوعية. وقد التقى الأعضاء لأول مرة في ١٥ آب/أغسطس. وستشرع اللجنة في عملها هذا الأسبوع.

وفيما يخص ادعاءات الجرائم الوحشية التي ترتكبها قوات الأمن في ميانمار، على النحو المبين في التقرير الأخير (A/HCR/39/64) الصادر عن بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة المعنية بميانمار، أود أن أكرر التأكيد على أننا لم نقبل ولاية البعثة لأن لدينا مخاوف بشأن نزاهتها. وإلى جانب ذلك، لدي شكوك جدية بشأن النية وراء توقيت إصدار التقرير. وقد صدر التقرير، الذي كان من المقرر تقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان في ١٨ أيلول/سبتمبر تحديدا، على عجل، عشية هذه الجلسة الخاصة لمجلس الأمن.

ويثير هذا تساؤلات خطيرة عن موضوعية بعثة تقصي الحقائق وحيادها وصدقها.

ولا شك أن التحديات التي نواجهها اليوم في ولاية راخين هائلة، غير أن حكومة ميانمار وشعبها متحدان في عزمنا على تحقيق السلام والتنمية المستدامين لجميع الطوائف في ولاية راخين. وعلينا ألا نسمح لتلك التحديات بإعاقة الوصول إلى هدفنا النهائي المتمثل في بناء الدولة الديمقراطية. وسيستغرق بناء الثقة بين مختلف الطوائف الوقت علاوة على التحلي بالصبر. ويجب علينا السعي إلى المصالحة وليس الانتقام، والتعاطف عوضا عن الكراهية، وإلى التكامل لا العزل.

وفي حين تقع المسؤولية الرئيسية عن معالجة الحالة في ولاية راخين على عاتق حكومة ميانمار وشعبها، فإن إسهام المجتمع الدولي بصورة هادفة وإيجابية وبناءة، فضلا عن دعمه سيكونان عاملين حاسمين لنجاح الجهود الوطنية التي تبذلها ميانمار. وليس هذا وقت لاستغلال محنة الأشخاص الأبرياء، لا سيما النساء والأطفال من ولاية راخين لأسباب تتعلق بالمصلحة الذاتية أو لتحقيق المكاسب السياسية. بل إن هذا وقت العمل وإبداء التزامنا الحقيقي باتخاذ خطوات عملية. ولنمكّن المجموعة الأولى من الأشخاص الذين أبدوا رغبتهم في العودة الطوعية من العودة إلى ديارهم حقا. ولتبدأ المرحلة الأولى من برنامج التقييم بالسماح بالوصول إلى تلك المناطق أولا، وعلينا ألا نضيع الوقت.

وختاما، أود أن أعرب عن خالص تقديرنا لجميع أصدقائنا الذين يقدمون إلينا المساعدة بمختلف السبل في التصدي للتحديات التي نواجهها في ولاية راخين في هذه المرحلة الحرجة من عملية الانتقال الديمقراطي. ويجب علينا اتخاذ قرارات سياساتية هامة تستند إلى الوقائع والفهم التام للمسائل المطروحة. ويجب علينا النظر إلى هذه المسألة المعقدة من منظور أوسع.

وسنواصل العمل بحسن نية مع الأمم المتحدة وجميع أصدقائنا القريبين والبعيدين لإنهاء معاناة سكان راخين وإعادة بناء ديارهم حتى يتمتعوا بثمار السلام والرخاء في ديار حُبيت بالكثير من الموارد والإمكانات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش): نعرب عن تقديرنا العميق لرئاسة المملكة المتحدة على المبادرة بعقد هذه الإحاطة المفتوحة بشأن الحالة في ميانمار. وما تزال قيادة المملكة المتحدة المستمرة في هذه المسألة في إطار المجلس مصدرا للقوة الأخلاقية للملايين من الروهينغيا وغيرهم من المتضررين من هذه الأزمة الإنسانية.

وليس هناك ما يمكن قوله عقب الشهادات البليغة التي استمعنا إليها من الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وسفيرة النوايا الحسنة، السيدة كيت بلانشيت. ومع مرور كل أسبوع ترد إلينا معلومات جديدة عن نطاق الاضطهاد الذي تعرّض له الأفراد من طائفة الروهينغيا والانتقاص من إنسانيتهم، علاوة على العواقب المحتملة لعدم إيجاد حل للأزمة لفترة طويلة.

ونتوقف للحظة للإعراب عن امتناننا لجميع قادة العالم وممثلي الأمم المتحدة وموظفيها وممثلي وسائط الإعلام والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، فضلا عن المواطنين العالميين المتفانين، على تضامنهم ودعمهم ومناصرتهم في ما تبين أنه من أكبر أزمات التشرد في عالمنا اليوم.

”عام من البكاء، إنني غاضب الآن“ هكذا تقول إحدى اللافتات التي حملها رجال ونساء وأطفال من الروهينغيا وقد اجتمعوا في المخيمات في مدينة كوكس بازار بمناسبة مرور عام طويل وقاس على وجودهم هناك منذ تشريدهم من ديارهم عبر الحدود. وإن لحزنهم وغضبهم مظاهر عديدة، وقد استمعنا للتو إلى بعض أصدائها في هذه القاعة. وأصدرت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار التابعة لمجلس حقوق الإنسان تقريرها بالأمس (A/HRC/39/64) الذي بيّن الأسباب الكامنة وراء تفشي مشاعر الحزن والغضب بين الأشخاص المشردين من طائفة الروهينغيا. وبعبارات لا لبس فيها، توصلت بعثة تقصي الحقائق إلى أن ما حدث قد كان متعمدا وبطريقة منظمة، وأن الجناة قد تصرفوا بـ ”نية ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية“. وتكرر هذه الاستنتاجات إلى حد كبير ما تم تشاطره في وقت سابق من قبل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والمستشارين الخاصين للأمين العام المعنيين بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية، وغيرهم، إلى جانب عدد من الكيانات المستقلة الأخرى.

وبهذه الاستنتاجات، فلا تزال ملكية مجلس الأمن لهذه المسألة أكثر أهمية وإلحاحا. واعتمد المجلس البيان الرئاسي (S/PRST/2017/22) وزار الأشخاص المتضررين في بنغلاديش وميانمار وواصل التعاون مع مجموعة من الجهات الفاعلة، بمن فيها المبعوث الخاص للأمين العام إلى ميانمار. وعلى الرغم من الصعوبات والعقبات، أبقى المجلس على هذه المسألة حية وتمكن عموما من التحدث بصوت موحد لدعم التصدي للأسباب الجذرية للأزمة. وتشيد بنغلاديش، بوصفها طرفا متضررا بصورة مباشرة، بالجهود التي يبذلها المجلس، وتدعوه إلى زيادة تكييف استجابته وفقا للظروف السائدة في الميدان، واستنادا إلى الأدلة التي توفرت على الجرائم الفظيعة المرتكبة بحق طائفة الروهينغيا.

وتجسد خطة النقاط الخمس التي قدمتها رئيسة الوزراء الشيخة حسينة إلى الجمعية العامة في العام الماضي (انظر A/72/PV.14) بشكل رئيسي توقعاتنا لما يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وتشكل أساسا لمشاركاتنا في المضي قدما. وما تزال فرقة عمل وطنية فعالة تواصل أداء مهامها بهدف توجيه السياسة العامة وتنسيق الجهود.

وتعيّن علينا في أعقاب الأزمة، أن نستثمر مواردنا وطاقتنا في استجابة إنسانية على نطاق واسع، بدءا من المساعدة الفورية المنقذة للحياة. وبفضل الدعم الهائل من قبل شعبنا والكثيرين من أصدقائنا وشركائنا من الداخل والخارج على حد سواء، استقرت الحالة الإنسانية في المخيمات الممتدة في مدينة كوكس بازار. وتنفس جميع المعنيين الصعداء لنجاحهم في تجنب أسوأ الآثار المحتملة للرياح الموسمية في الوقت الحالي. وما زال هناك تدفق ضئيل للأشخاص من الجانب الآخر من الحدود، ما يدل على عدم إمكانية الحصول على الغذاء والأمن في ولاية راخين الشمالية.

ولا يزال من الأهمية بمكان، سواء بالنسبة للأشخاص المشردين أو المجتمعات المضيفة التي تعاني كثيرا من الضغوط، الحصول على دعم متزايد ومستدام من جانب المجتمع الدولي لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لأزمة الروهينغيا. وإلى حين عودتهم الطوعية إلى موطنهم في ولاية راخين، فإن الروهينغيا المقيمين في بنغلاديش بحاجة إلى تحسين المأوى والرعاية الصحية وسبل العيش وخيارات التعليم المتاحة لهم في الأجل القصير إلى المتوسط. وما تزال السلطات في بلدنا تستجيب لبعض المسائل المتعلقة بحفظ الأمن والقانون والنظام في المخيمات، وتواصل العمل مع الروهينغيا أنفسهم لتعزيز التدخلات والضمانات المجتمعية. ونحث على التحلي باليقظة والتعاون المستمرين من جانب الدول الأعضاء في المنطقة للمساعدة في التخفيف من المخاطر الأمنية المحتملة، بما فيها تلك التي تسببها الجهات الفاعلة عبر الحدود الوطنية.

وفيما يتعلق بالأولوية الرئيسية المتمثلة في العودة الطوعية الآمنة الكريمة والمستدامة للروهينغيا، فقد توصلنا إلى اتفاقات وترتيبات مع ميانمار، وعقدنا بالفعل سلسلة من اجتماعات الأفرقة العاملة المشتركة بهدف تحديد بعض التحديات العملياتية والتقنية والتصدي لها لتنفيذ الأحكام المتفق عليها. وفيما يخص بنغلاديش، فقد اُتخذت الخطوات الأولية صوب عودة اللاجئين إلى وطنهم، وذلك بإعداد قائمة قصيرة باسماء العائدين المحتملين وتسليمها إلى ميانمار في شباط/فبراير. ونحن الآن بصدد إنشاء البنى التحتية اللازمة للمرور العابر من جانبنا على النحو المتوخى في الاتفاقات، وكذلك تشكيل لجنة فنية للإشراف على تنفيذها بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والكيانات الأخرى ذات الصلة.

ومع ذلك، ينبغي أن نوضح أن إعادة الروهينغيا لا يمكن أن تبدأ إلا باستعادة الروهينغيا أنفسهم للثقة واختيار العودة الطوعية إلى وطنهم. وقد تكلم الأمين العام والعديد من الممثلين قبلي بإسهاب عن الشروط المسبقة اللازم توفرها في الميدان لتهيئة بيئة ملائمة لعودتهم إلى الوطن. وتم جيدا التوثيق لسعي

طائفة الروهينغيا، في الحد الأدنى، إلى توفير ضمانات سلامتهم وأمنهم، وأن يعودوا إلى ديارهم وممتلكاتهم، وأن يتمتعوا بحرية التنقل وفرص الحصول على أسباب المعيشة، فضلا عن توفر مسار واضح لطلبهم المشروع في الحصول على الجنسية في ميانمار. وإن من مسؤولية ميانمار الكاملة أن تعمل على بناء ثقة الروهينغيا في العودة المستدامة والتعايش السلمي مع الطوائف الأخرى في ولاية راخين.

وخلال زيارته إلى ميانمار في وقت سابق من هذا الشهر، لاحظ وزير خارجيتنا التزام القيادة في ميانمار على جميع المستويات بتيسير عودة الروهينغيا إلى ولاية راخين. وأحيط علما من قبل البعض بالتدابير المزمع اتخاذها فيما يتعلق بإيواء الروهينغيا وتوفير سبل المعيشة لهم. وزار الوزير البنية التحتية المادية القائمة حتى الآن بدعم من بعض البلدان الصديقة في المنطقة. ودعا ميانمار إلى إرسال وفد إلى بنغلاديش لإبلاغ الروهينغيا مباشرة بالترتيبات الجارية وإعطائهم الضمانات اللازمة لعودتهم الآمنة الكريمة، بما يشجعهم على التوقيع ووضع بصمات أصابعهم طوعا على استمارات التحقق المتفق عليها.

في غضون ذلك، وكما ذكر الأمين العام وآخرون، فإن بوسع السلطات في ميانمار أن تنظر في عدد من التدابير الملموسة التي من شأنها أن تحفز الثقة في ظروف مواتية في الميدان. وتشمل تلك الترتيبات، أولا، السماح بوصول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين دون عوائق إلى جميع القرى والبلدات المتضررة في ولاية راخين بهدف تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية اللازمة، على النحو المتوخى حسب التقارير في مذكرة التفاهم المبرمة مع ميانمار. ثانيا، إدارة العودة الآمنة والمستدامة للروهينغيا الذين تقطعت بهم السبل على الحدود بين بنغلاديش وميانمار، مع تقديم المساعدة الإنسانية إليهم من جانب ميانمار إلى حين عودتهم. ثالثا، تفكيك مخيمات الأشخاص المشردين داخليا في ولاية راخين على نحو يمكّن الأشخاص المحصورين هناك من العودة إلى ديارهم أو إلى أماكن أخرى يختارونها، وأن تستعاد لهم حقوقهم وحرياتهم. رابعا، تعزيز المصالحة والثقة بين مختلف الطوائف في ولاية راخين وكبح انتشار خطاب الكراهية البغيض والتحريض على العنف.

والأهم من ذلك أن مسألة المساءلة تستحق أن تُعالج بكل جدية. ويجب إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب على الجرائم المزعومة المرتكبة ضد طائفة الروهينغيا من أجل مداواة الصدمات التي تعرضوا لها ولاستعادة شعورهم بالعدالة. وينبغي السماح للجنة التحقيق، التي شكلتها ميانمار مؤخرا، بالعمل بصورة مستقلة وتحليل الملاحظات التي قدمتها بعثة تقصي الحقائق. إن المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، لديه بعض الخيارات والمسؤوليات المحددة المبينة في تقرير البعثة، وينبغي له أن يوليها الاعتبار الواجب.

وبصفتها دولة عضوا ملتزمة بالعدالة الجنائية الدولية، وبوصفها دولة طرفا في نظام روما الأساسي والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة، ستواصل بنغلاديش تعاونها مع مختلف العمليات والمبادرات الدولية بشأن مسألة المساءلة. وفي الوقت نفسه، تقف بنغلاديش على أهبة الاستعداد للتعاون مع ميانمار بشأن أي من شواغلها الأمنية وغيرها من المسائل ذات الأهمية الاستراتيجية في إطار روح حسن الجوار.

خلال العام المنقضي، لم يسمح المجتمع الدولي لشواغله بشأن المسألة الإنسانية للروهينغيا بأن تأخذ مجراها وتنحسر. ويمكن أن يساعد مجلس الأمن في الحفاظ على ذلك الزخم من خلال اعتماد قرار طال انتظاره من شأنه أن يتيح إدراج المسألة على جدول أعماله العادي. وقد اتخذت الجمعية العامة، بناء على مبادرة منظمة التعاون الإسلامي، القرار ٧٢/٢٤٨، بشأن الحالة في ميانمار، في العام الماضي؛ وينبغي استكماله هذا العام، لا سيما من أجل استمرار ولاية المبعوث الخاص للأمين

العام. ونتطلع إلى الدعم المبدئي من جانب الدول الأعضاء لهذه المبادرات.

لقد تزامن اندلاع العنف في شمال ولاية راخين مع صدور تقرير اللجنة الاستشارية لولاية راخين التي ترأسها السيد كوفي عنان، ذلك التقرير الذي فتح آفاقا جديدة. وبوفاة السيد عنان المحزنة، فإن الروهينغيا فقدوا بالفعل أحد الحلفاء والأوصياء الرئيسيين – والذي كان صوتا عبر بوضوح عن تطلعاتهم ورسم طريقا للمضي قدما في معالجة الأسباب الجذرية لحالة معقدة. ويجب أن نحسن صنعا إلى ذكرى السيد عنان وإسهاماته من خلال تقديم دعمنا المستمر لميانمار بغية كفالة التنفيذ الكامل وغير المشروط وغير الانتقائي لجميع التوصيات التي قدمها إلى قيادة ميانمار.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.